

محكم علمياً

إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي

الدكتور
معن نعمان الصرصور

دار جليس الزمان

إدارة الأرباح في
شركات القطاع المالي

إدارة الأرباح في
شركات القطاع
المالي

تأليف

معن نعمان الصرصور

شارع الملكة رانيا – مقابل كلية الزراعة – عمارة العساف – الطابق
الأرضي، هاتف: 5343052 009626 – فاكس : 0096265356219

الطبعة الأولى

2014

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2013/8/3514)

658.15

الصرصور، معن نعمان

إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي

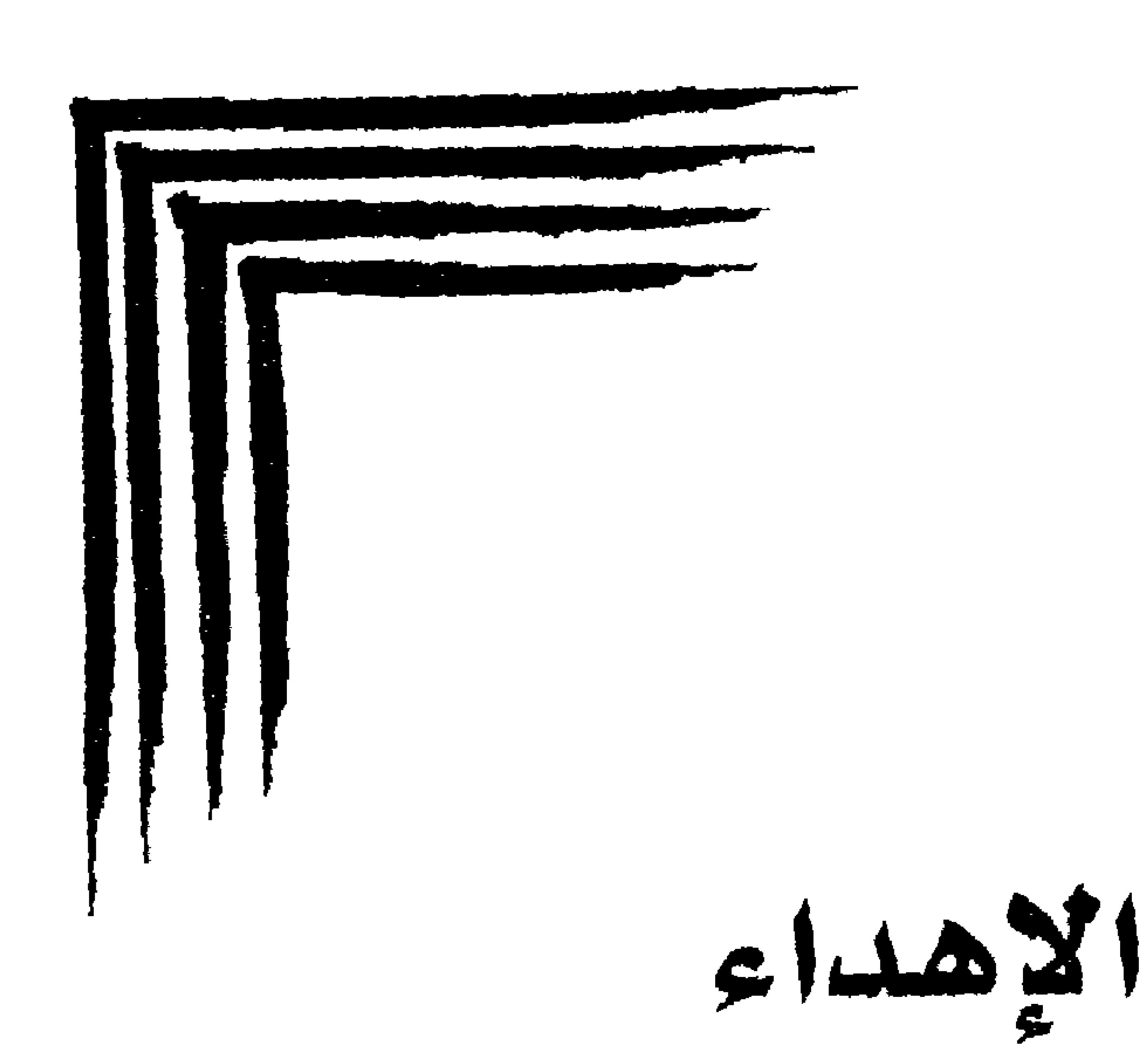
عمان: دار جليس الزمان 2014

الواصفات: الإدارة المالية / / إدارة الأعمال

ردمك: ISBN 978-9957-81-038-2

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.





الإهداء

اهدى هذا البحث

إلى أبي و أمي وعائلتي

وكل من ساهم في انجاز هذا العمل

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

محددات الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

يقصد بإدارة الأرباح (Earnings Management) قيام المديرين باستخدام حكمهم الشخصي في إعداد القوائم المالية من اجل تضليل بعض الأطراف المرتبطة بالشركة بخصوص الأداء الفعلي للشركة ومن اجل التأثير على بعض مخرجات القوائم المالية الحالية التي تعتمد عليها تعاقدات مع أطراف خارجية.

ولطالما مثل موضوع إدارة الأرباح هذا حافزا للبحث لدى الأكاديميين وواضعي المعايير المحاسبية والمنظمين للأسواق المالية وغيرهم، وذلك لمعرفة أسبابه وتبعاته وكيفية مراقبة المديرين للحيلولة دون ممارسة هذا السلوك.

تمثل المعايير المحاسبية وسيلة تستخدمها الإدارة من اجل التواصل مع حملة الأسهم وتشكل هذه المعايير طريقة قليلة التكلفة و موثوقة يمكن أن تميز بين الشركات ذات الأداء الجيد والشركات ذات الأداء المنخفض مما يسهل توزيع الموارد بشكل كفؤ (Healy and Wahlen, 1999). لكن على واضعي المعايير أن يراعوا التضارب الموجود بين ملاءمة وموثوقيه المعلومات المحاسبية، فالتركيز على ملاءمة المعلومة وتوفرها في الوقت المناسب يمكن أن يكون على حساب الموثوقية و التركيز على موثوقية المعلومات المحاسبية يمكن أن يحرم المستثمرين من اتخاذ قرارات مفيدة لهم بسبب عدم توفر المعلومة في الوقت المناسب.

لذلك كان لابد من بعض المرونة في اختيار طرق التقرير واستخدام التقديرات الحكمية، وطالما انه لا يوجد تدقيق مثالي فان استخدام التقديرات وتعدد الخيارات لعمليات القياس المحاسبي توفر فرصة لإدارة الأرباح حيث يلجأ المديرون إلى استخدام طرق محاسبية لا تعكس أداء الشركة الحقيقي.

وطالما انه لا يوجد تدقيق كامل، وان وجود أفضل المدققين لا يزيل نهائيا فرصة إدارة الأرباح فان تفاوت جودة التدقيق يمكن أن تتفاوت معها احتمال انتهاج الإدارة لسلوك إدارة الأرباح، لذلك من المتوقع أن تزيد فرصة إدارة الأرباح عند انخفاض جودة التدقيق.

من الأمور التي تشجع الإدارة على إدارة الأرباح ضعف الحاكمية المؤسسية و التي من عناصرها مدى استقلال وفاعلية لجنة التدقيق داخل الشركة حيث تقل فرص إدارة الأرباح من قبل الإدارة كلما زادت فاعلية واستقلالية لجان التدقيق(Bedard et al, 2004).

ونظرا لما لإدارة الأرباح من أثر على مصداقية القوائم المالية للشركات من حيث عدم إظهار الأداء الفعلي للشركات وأثر ذلك على قرارات المستخدمين للقوائم المالية جاء اهتمام واضعي المعايير المحاسبية والتشريعات الخاصة بالشركات المدرجة في السوق المالي من اجل سن قوانين أو معايير أكثر قدرة في محاولة التقليل من ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح. وبالرغم من وجود العديد من الأبحاث والمقالات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح وازدياد الاهتمام به من قبل الجهات التنظيمية إلا أن وجهات النظر تختلف بين الأكاديميين المحاسبين و واضعي المعايير المحاسبية والتشريعات والمهنيين حول إدارة الأرباح (Dechow and Skinner, 2000).

مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة إدارة الأرباح بسبب طبيعة العلاقة بين المديرين والملاك والتي تشكلت نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة وذلك عند بداية نشوء الشركات المساهمة بصورتها الحالية. وشكل هذا الفصل (بين الملكية والإدارة) حقلا خصبا للبحث في طبيعة العلاقة بين المديرين والملاك ونتج عن هذا البحث ما يعرف بنظرية الوكالة والتي تفترض وجود صراع أو تضارب مصالح بين الطرفين.

قد يلجا المديرون خلال هذا الصراع إلى العمل على تعظيم ثروتهم على حساب الملاك، خصوصا أن مهمة إعداد القوائم المالية والتي تعبر عن أداء الشركة في فترة معينة، من مسؤولية الإدارة مما أدى إلى البحث عن آليات من اجل التقليل من احتمال قيام الإدارة بتعظيم ثروتها على حساب الملاك. ومن هذه الآليات التدقيق الخارجي كجهة مستقلة تنوب عن الملاك في الرقابة على عمل المديرين، كذلك يمكن للملاك وضع شروط تعاقد مع الإدارة من شانها أن تربط مخصصات الإدارة بأداء الشركة من خلال رقم الدخل مثلا، ولكن المديرون لم يعدموا الحيلة في إيجاد وسائل للتلاعب بهذا الرقم (الدخل) معتمدين في ذلك على ما تقدمه لهم المعايير المحاسبية من مرونة في القياس والاعتراف بالإيراد وعوامل أخرى قد تساعدهم في ذلك، كضعف الحاكمية المؤسسية ممثلة بلجنة التدقيق، وانخفاض جودة التدقيق الخارجي، وعدم كفاءة التشريعات والقوانين الخاصة بمراقبة الشركات.

من هنا تتعدد الأطراف المرتبطة بإدارة الأرباح أو المؤثرة عليها بصوره مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الأطراف هي الإدارة نفسها و لجنة التدقيق و المدقق الخارجي و الجهات التشريعية والرقابية والتنظيمية.

بالتالي تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- ما أكثر ما يستغله المديرون من عوامل عند قيامهم بإدارة الأرباح؟ وينبثق عن ذلك الأسئلة الفرعية التالية:

* ما مدى استغلال المديرين لمرونة المعايير المحاسبية عند إدارة الأرباح؟

* ما مدى استغلال المديرين لانخفاض كفاءة المدقق الخارجي عند إدارة الأرباح؟

* ما مدى استغلال المديرين للتشريعات و القوانين المنظمة عند إدارة الأرباح؟

* ما مدى استغلال المديرين لقلة خبرة لجان التدقيق و عدم كفاءتها عند إدارة الأرباح؟

* ما مدى تأثير سلطة العائلة في الأسواق الناشئة على نشاطات الشركة وهل تؤثر هذه السيطرة سلبا أم إيجابا على سلوك إدارة الأرباح؟

* هل تختلف درجة سلوك إدارة الأرباح باختلاف بنود القوائم المالية؟

2- هل يؤدي ضعف الحاكمية المؤسسية إلى تشجيع المديرين على إدارة الأرباح؟

3- هل تختلف النظرة إلى سلوك إدارة الأرباح باختلاف فئات عينة الدراسة، والى أي مدى؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة، إلى جانب عرض بعض المفاهيم المتعلقة بسلوك إدارة الأرباح، إلى تحديد العوامل المساعدة على انتهاج المديرين لسلوك إدارة الأرباح وأكثر ما يشجع المديرين على إدارة الأرباح، وتحديد أكثر هذه العوامل تأثيرا من وجهة نظر كل فئة منفردة، وتحديد مدى أهمية الحاكمية المؤسسية في التقليل من ممارسات إدارة الأرباح من وجهات نظر هذه الفئات كذلك.

أهمية الدراسة

تناول البحث الأكاديمي موضوع إدارة الأرباح من منظور اقتصادي ومن منظور أخلاقي. وهنالك العديد من الدراسات التي تناولت إدارة الأرباح من منظور اقتصادي، حيث يعتمد هذا المنظور أو المدخل على البيانات المستقاة من السوق المالي وعلى البيانات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها، وتستخدم نماذج المستحقات الحكمية (accruals models discretionary) للدلالة على وجود إدارة للأرباح ومتى تظهر(Healey and Whalen, 1999). معظم هذه الدراسات تدعم فكرة أن الشركات تقوم بإدارة الأرباح من اجل تحسين نتائج أعمالها لعدة أغراض منها على سبيل المثال حتى تتمكن الشركة من إصدار أسهم – وذلك عند وجود متطلب قانوني يحتم على الشركة ألا تصدر أسهم إلا عند تحقيق نتائج معينه - ولتجنب انتهاك اتفاقيات معينة مع المقرضين.

لكن بين (Dechow and Skinner, 2000) أن الأبحاث التي تتناول إدارة الأرباح من مدخل اقتصادي يمكن أن تقيّم بشكل اقل (understate) مدى وجود إدارة للأرباح; وذلك بسبب صعوبة اختبار سلوك إدارة الأرباح في نموذج بالاعتماد فقط على بيانات السوق المالي.

أما الأبحاث التي تستخدم المدخل الأخلاقي لدراسة موضوع إدارة الأرباح فهي تختبر ما إذا كان هنالك اختلافا في الفهم بين عدة مجموعات فيما يتعلق بإدارة الأرباح. معظم هذه الدراسات تعتمد في قياسها لمفاهيم المجموعات المختلفة على تقديم سيناريوهات لحالات افتراضية لإدارة الأرباح ويطلب من فئات العينة التعبير عن آرائهم فيما يتعلق بهذه الحالات الافتراضية من خلال سلّم (scale)، حيث يطلب من هذه الفئات أن تعطي حكما على هذه الحالات الافتراضية فيما إذا كانت تمثل تلاعبا أم إدارة للأرباح أم غير ذلك. واقتصرت هذه الحالات على أمثلة لانتهاكات للمعايير المحاسبية المقبولة عموما أو أمثلة عن التلاعب والغش.

أما في هذه الدراسة فانه لن يتم استخدام حالات افتراضية وإنما سيتم سؤال فئات العينة عن العوامل التي قد تساعد المديرين على إدارة الأرباح من وجهة نظرهم، بمعنى انه لن يتم سؤالهم عن سلوك معين وتحديد ما إذا كان يمثل إدارة للأرباح وإنما عن العوامل التي قد تؤدي إلى انتهاج هذا السلوك.

بالإضافة إلى ذلك فان معظم الدراسات السابقة التي تتبع المدخل الأخلاقي تستخدم أدوات قد تكون غير قادرة على استنباط مدى قبول أو رفض ممارسات إدارة الأرباح (Vinci Guerra and O'Reilly-Allen, 2004).

تأتي أهمية الدراسة من ناحيتين الأولى، تكمن في أهمية الموضوع نفسه لما لإدارة الأرباح من أثر على جودة القوائم المالية وعلى قرارات مستخدمي هذه القوائم حيث أن نتائج هذا السلوك من المحتمل أن تؤثر على تقييم المستثمرين للشركة وإدارتها، الناحية الثانية في بعدها عن الحالات الافتراضية و اشتمال العينة على فئات لم يتم استهدافها من قبل في هذا النوع من الأبحاث، خصوصا الجهات الرقابية.

محددات الدراسة

هنالك العديد من الأطراف التي تتأثر وتهتم بإدارة الأرباح مثل المستثمرين والمشرعين، وعلى الرغم من تناول الدراسة لبعض من تلك الأطراف إلا أنها لم تتناول الفئات الأخرى يمكن بإضافتها إثراء الدراسة أكثر مثل فئة المدققين الداخليين.

نظرا إلى اعتماد الدراسة على الاستبانة من اجل جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها، وسؤال فئات العينة عن آرائهم حول قضايا محددة، فانه يمكن أن يظهر بعض التحيز من قبل أفراد العينة عند الإجابة مما قد يؤثر على نتائج الدراسة.

مصطلحات الدراسة

إدارة الأرباح: تظهر إدارة الأرباح عندما يقوم المديرون باستخدام حكمهم الشخصي في إعداد القوائم المالية أما من اجل تضليل بعض الأطراف المرتبطة بالشركة بخصوص الأداء الفعلي للشركة أو من اجل التأثير على بعض مخرجات القوائم المالية الحالية التي تعتمد عليها تعاقدات مع أطراف خارجية.

المستحقات الحكمية: الحسابات التي تتأثر باستخدام المديرين حكمهم وتقديرهم الشخصي في إعداد القوائم المالية ضمن المعايير المحاسبية، مثل تقدير العمر الافتراضي للآلات واختيار طريقة تقييم المخزون و تحديد حجم الديون المشكوك فيها وغيرها.

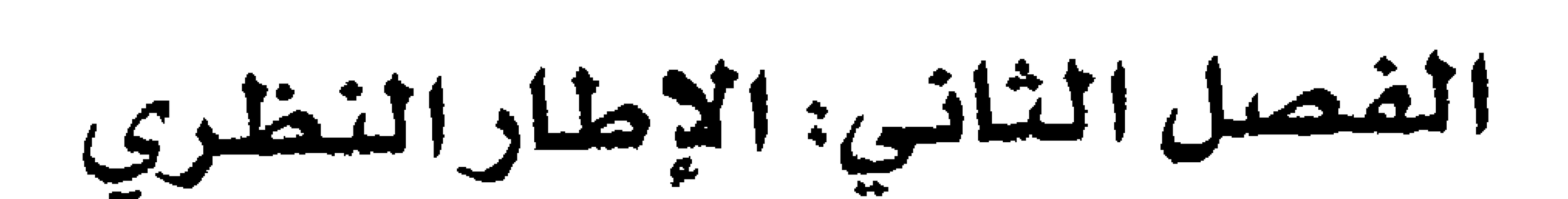
الهيئات التنظيمية والتشريعية: يقصد بها الجهات المسؤولة عن مراقبة عمل الشركات من التزام بالقوانين واللوائح مثل دائرة الضريبة والبورصة وهيئة الأوراق المالية.

جودة التدقيق الخارجي: تم تحديد جودة التدقيق بناء على الدراسات السابقة والتي اعتبرت شركات التدقيق الخمس الكبار الأكثر كفاءة على صعيد استقلالية و حرفية كوادرها.

كفاءة لجنة التدقيق: قصد بكفاءة لجنة التدقيق مدى امتلاكها من خبرات محاسبية وإدارية وعدد أعضائها ومرات اجتماعها خلال العام.

مرونة المعايير المحاسبية: قصد بها ما تقدمة معايير المحاسبة من خيارات محاسبية متعددة للقياس والاعتراف بالإيراد.

السيطرة العائلية على إدارة الشركة: قصد بها الوجود المؤثر لأفراد تربطهم صلة قرابة ضمن مجلس الإدارة.



الفصل الثاني: الإطار النظري

تعريف إدارة الأرباح

دوافع إدارة الأرباح

دوافع سوق رأس المال

الدوافع التعاقدية

الدوافع التشريعية أو التنظيمية

ما هي المستحقات الأكثر استخداما
إدارة الأرباح

الفصل الثاني
الإطار النظري

تعريف إدارة الأرباح

تختلف وجهات النظر بين الأكاديميين والممارسين عند الحديث عن إدارة الأرباح من حيث التعريف والأثر، وقد يعزى هذا الاختلاف للأسباب التالية: أولا عادة ما يستخدم الأكاديميون العينات الإحصائية لدراسة هذا السلوك، الأمر الذي يتطلب إعطاء تعريف إحصائي والذي يكون ضعيفا في تحديد ماهية إدارة الأرباح، ومن هذه الطريقة الإحصائية في الدراسة يخلصون إلى أحكام عامة حول إدارة الأرباح، بينما يتعامل الممارسون وخاصة المشرعون مع حالات فعلية وبشكل يومي الأمر الذي يوضح جانب من الاختلاف في وجهات النظر بين الفريقين والناشئ عن اختلاف الأهداف بينهما. ثانيا: عادة ما يركز الأكاديميون على دوافع الإدارة من اجل تفسير سلوك إدارة الأرباح والتي تبين أنها غير ذات أهمية بالنسبة للممارسين وعدم جدواها في تحديد سلوك إدارة الأرباح (Dechow and Skinner, 2000).

لأجل ذلك يعتبر مفهوم إدارة الأرباح من المفاهيم الصعبة التعريف أو القياس(Vinci-guerra and O'Reilly-Allen) وذلك لأنه يمكن أن يتضمن المعالجات المحاسبية التي تسبب تشويه في القوائم المالية (انتهاك المبادئ المحاسبية المقبولة عموما)،كما يمكن أن يتضمن السياسات المحاسبية المتحفظة أو الجريئة aggressive بشكل متعمد (ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما) والتي يمكن أن تخفي حقيقة الأداء المالي للشركة" وقد

وصف (levitt.98) هذه الحالة بأنها " ...المنطقة الرمادية بين ما هو مشروع وبين ما هو تزوير..." .وبالتالي يعتبر تحديد وجود إدارة أرباح أمر حكمي (subjective) بدرجة كبيرة.

وفي الخطاب الشهير الذي ألقاه الرئيس السابق لهيئة الأوراق المالية الأمريكية Security and Exchange Commission (SEC) (Levitt, 1998) والذي أعلن فيه الحرب على إدارة الأرباح وحذر من التبعات السوقية الخطيرة التي يمكن أن يسببها هذا السلوك بسبب قيام المديرين بإخفاء حقيقة الأداء من اجل تحقيق مكاسب خاصة بهم، حيث قال بأنها أي إدارة الأرباح "ممارسات من خلالها تعكس التقارير المالية رغبة الإدارة أكثر مما تعكس الأداء المالي الفعلي للشركة".

وعرفها (Parfet, 2000) بأنها " التدخل لإخفاء حقيقة الأداء التشغيلي من خلال خلق عمليات محاسبية مصطنعة أو التمادي في التقدير estimation إلى نقطة تتعدى المعقول". يتفق هذا التعريف مع تعريف هيئة الأوراق المالية الأمريكية لإدارة الأرباح، حيث لا يفرق هذا التعريف بين انتهاك مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما وبين التمادي في التقديرات واستخدام الخيارات المحاسبية (ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما). وتنظر هيئة الأوراق المالية الأمريكية إلى انتهاك المبادئ المحاسبية على انه تزوير أو غش وعلى انه إدارة أرباح في نفس الوقت. وهذا ما يقوله (parfet) عند اعتباره "خلق عمليات مصطنعه" ضمن تعريف إدارة الأرباح.

لكن فرق (Dechow and Skinner, 2000) بين الخيارات المحاسبية التي تعتبر تزويرا وبين الخيارات المحاسبية التي تعتبر جريئة "aggressive" ولكن مقبولة ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ويمكن أن تؤثر على القوائم المالية، ويتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

	الخيارات المحاسبية	خيارات التدفق المالي
أسلوب المحاسبة	ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	
محاسبة متحفظة	الاعتراف بقيم عالية فيما يتعلق بالاحتياطيات والمخصصات	تأجيل المبيعات، تأجيل الاعتراف بنفقات الدعاية
المحاسبة المعتدلة	العوائد التي تحدث نتيجة السير الطبيعي للعمليات	
المحاسبة الجريئة	تقليل مخصص الديون المعدومة، تخفيض قيمة المخصصات والاحتياطيات بشكل كبير.	تأجيل الاعتراف بنفقات الدعاية، تسريع الاعتراف بالمبيعات.

	الخيارات المحاسبية	خيارات التدفق المالي
	انتهاك المبادئ المحاسبية المتعارف عليها	
التزوير أو الغش	تسجيل مبيعات غير قابلة للتحقق. تسجيل مبيعات وهمية. تسجيل فواتير مبيعات حالية بتواريخ سابقة. تضخيم قيمة المخزون من خلال تسجيل بضاعة وهمية	

في دراسة أكثر حداثة عرفها (Gaa and Dunmore, 2007) بأنها " التغيير المتعمد للمعلومات المالية للوصول إلى نتائج محددة من قبل الإدارة ومن ثم التدخل في عملية إعداد التقارير المالية للوصول إلى هذه النتائج. تملك الإدارة طريقتين رئيستين لإدارة الأرباح، الأولى: تغيير رقم معين ضمن القوائم المالية من خلال المستحقات. والثانية: إنشاء أو خلق عمليات فعلية بهدف التأثير على الأرقام المفصح عنها".

يشير هذا التعريف إلى نوعين من إدارة الأرباح : إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الفعلية، حيث تعتمد الأولى على التأثير في القوائم المالية من خلال المستحقات، أما الثانية فيلجأ فيها المديرون إلى اتخاذ قرارات تشغيلية تؤثر في أرقام القوائم المالية مثل توقيت بيع الأصول أو تنفيذ بعض الصفقات التجارية.

وعرفها (Roychowdhury, 2006) بأنها خروج departure عن الممارسات التشغيلية اليومية محفزة برغبة الإدارة في تضليل - على الأقل – بعض الأطراف المرتبطة بالشركة لإقناعهم بان بعض أهداف التقارير المالية تم تحقيقها من خلال العمليات التشغيلية الطبيعية، وهذا الخروج عن الممارسات(يعرف بالمحاسبة الخلاقة Creative Accounting) لا يضيف بالضرورة قيمة للشركة ولكنه يمكن الإدارة من تحقيق أهدافها".

كما عرفها (Fischer and Rosenzweig, 1995) بأنها " الأفعال التي يقوم بها مديرو الأقسام والتي تهدف إلى زيادة أو تقليل العوائد في الفترة الحالية للقسم بدون أن يقابل ذلك زيادة أو نقص في الربحية طويلة الأمد لهذا القسم". يتحدث هذا التعريف عن إدارة الأرباح على مستوى اقل من مستوى الإدارة العليا ويشير هذا التعريف إلى جانبين مهمين في إدارة الأرباح وهما النية أو الدافع والتبعات الناتجة عن هذا السلوك.

مما سبق يتضح انه من الصعب الإجماع على تعريف واضح لإدارة الأرباح

ولكن من بين العديد من التعاريف ظهرت تعاريف لاقت استحسانا في أدبيات المحاسبة (Dechow and Skinner, 2000) مثل تعريف (Schipper, 1989) حيث عرف إدارة الأرباح بأنها "التدخل المقصود في عملية إعداد التقارير المالية مع وجود نية تحقيق منفعة خاصة". وتعريف (Healy and Wheal, 1999) " تظهر إدارة الأرباح عندما يقوم المديرون باستخدام حكمهم الشخصي في إعداد القوائم المالية إما من اجل تضليل بعض الأطراف المرتبطة بالشركة بخصوص الأداء الفعلي للشركة أو من اجل التأثير على بعض مخرجات القوائم المالية الحالية التي تعتمد عليها تعاقدات مع أطراف خارجية".

دوافع إدارة الأرباح

إن معرفة الحوافز التي تدفع المديرين إلى إدارة الأرباح تسهل على الباحثين اختبار سلوك إدارة الأرباح،وذلك لان تحديد ما إذا كانت الأرباح قد تمت إدارتها يوجب على الباحث تقدير الأرباح قبل أن تتأثر بسلوك إدارة الأرباح الأمر الذي يصعب القيام به. لكن بدلا من ذلك يتم النظر إلى الحالات التي تكون فيها دوافع إدارة الأرباح قوية ومن ثم اختبار ما إذا كان سلوك المستحقات الحكمية متناسق مع هذه الدوافع.

اختبر الباحثون العديد من الدوافع لإدارة الأرباح، فقد أورد (Duncan, 2001) عشرين سببا يدفع الإدارة إلى إدارة الأرباح، وقال بأنه من الصعب رد إدارة الأرباح إلى سبب واحد وإنما إلى عدة أسباب وضغوط مختلفة. ويمكن أن تأتي هذه الضغوط من قوى خارج الشركة مثل توقعات المحللين واحتدام المنافسة والدخول إلى أسواق الدين (debt market)، ويمكن أن تأتي من ظروف داخلية أو تنتج عن ثقافة الشركة مثل تعويضات الإدارة أو وضع موازنات وخطط غير واقعية، ويمكن أن تأتي لأسباب فردية مثل العمل على اكتساب العلاوات الفردية أو الترقيات أو تفادي الفصل من الوظيفة عن طريق تقديم أداء جيد.

وبناء على ما سبق يمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاثة مجموعات هي: دوافع سوق رأس المال (Capital Market Motivations) و دوافع الإيفاء بشروط التعاقدات المعتمدة على أرقام محاسبية (Contracting Motivations) ودوافع أنتجتها التشريعات والقوانين (Anti-trust and Regulations Motivations).

دوافع سوق رأس المال Capital Market Motivations

يشكل سوق رأس المال أو "البورصة" اهتماما كبيرا للشركات التي تسعى إلى زيادة رأس مالها، ولا يتم ذلك إلا من خلال إقناع المستثمرين بكفاءة أدائها والذي ينعكس على أسعار أسهمها. ولما كانت المعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات تشكل الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون والمحللون الماليون لتقييم أداء الشركة واتخاذ قرار بالاستثمار أو عدم الاستثمار فيها؛ فقد تلجأ الإدارة إلى إدارة الأرباح للتأثير على أسعار أسهمها في المدى القصير لجلب رأس مال إضافي للشركة، وتزداد احتمالية إدارة الأرباح من قبل الإدارة عندما تكون الدوافع الناتجة عن سوق رأس المال قوية.

ويمكن القول بان هنالك سببين لإدارة الأرباح فيما يتعلق بسوق رأس المال (Kellogg and Kellogg, 1991) وهما:

1. لتشجيع المستثمرين على شراء أسهم ليصبحوا ملاك أو شراء سندات ليصبحوا مقرضين.
2. لزيادة قيمة الأسهم من اجل إرضاء المساهمين الحاليين.

تناولت مجموعة من الدراسات العديد من هذه الدوافع والتي يمكن أن يحفزها سوق رأس المال ومن الأمثلة على ذلك وجود فجوة بين توقعات المحللين الماليين والأداء الفعلي للشركة، حيث أعرب (Levitt, 1998) عن قلقه بقوله " أصبحت قلقا من أن يصبح تحقيق توقعات Wall Street للأرباح واقعا يطغى على المنطق المعهود في ممارسة الأعمال".

اختبر (Easterwood, 1998) وجود إدارة أرباح في الفترة التي تسبق مباشرة محاولات السيطرة غير الودية "Hostel takeover" على الشركة، وقد بينت النتائج قيام المديرون بسلوك إدارة الأرباح من خلال المستحقات الحكمية لزيادة الأرباح من اجل تجنب خسارة الشركة.

اختبر (Coles, 2006) فيها رد فعل السوق حيال قيام الإدارة بسلوك إدارة الأرباح للتأثير على أسعار الأسهم في الفترة التي تسبق قيام الشركة بإصدار خيارات أسهم "stock options" لموظفيها, حيث توصل إلى انخفاض المستحقات الحكمية في الفترة ما بين إعلان إلغاء خيارات الأسهم والفترة التي يتم فيها إعادة إصدار هذه الخيارات.

أما(Daniel. et al, 2008) فقد توصلوا إلى أن الشركات التي تكون معتادة على توزيع أرباح "dividends" تقوم بإدارة الأرباح من اجل زيادة التوزيعات، خاصة عند وجود احتمال أن تنخفض الأرباح المحققة وتقصّر عن تحقيق المستويات المتوقعة من توزيعات الأرباح.

واختبر(Shivakumar, 2000) مدى وجود إدارة أرباح في الفترة الموسمية لتقديم عروض الملكية "Seasoned Equity Offering" وتبين وجود هذا السلوك في هذه الفترة، وان ما تقوم به الإدارة في هذه الفترة ليس بالضرورة لتضليل المستثمرين وإنما تعكس رد الفعل الطبيعي للشركة تجاه تجاوب السوق مع إعلانات عروض الملكية.

واختبرت دراسات أخرى قيام الإدارة بتضخيم الأرباح في الفترات السابقة لعروض الملكية، على سبيل المثال بين (Teoh et al, 1998) بان الشركات تحقق ارتفاع في المستحقات الحكمية والتي تستخدم لزيادة الأرباح في الفترات السابقة لعروض الملكية.

وفي دراسة أخرى تناولت قيام الإدارة بإدارة الأرباح لتحقيق توقعات المحللين الماليين، وجد (Burgshahler and Emaes, 1998) بان الإدارة تقوم بإدارة الأرباح لتحقيق توقعات المحللين الماليين حيث يقوم المديرون باتخاذ أفعال وقرارات لرفع الأرباح وتجنب انخفاضها دون المتوقع، بينما اعتمد (Abarbanell and Lehavy, 1998) على توصيات المحللين وهي البيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالسهم

"sell, buy or hold"، للتنبؤ بسلوك إدارة الأرباح، وتوصل الباحثان إلى أن الشركات التي يوصى بشراء أسهمها يكون من المحتمل أن تقوم بإدارة الأرباح لتحقيق توقعات المحللين.

الدوافع التعاقدية Contracting Motivations

تستخدم المعلومات المحاسبية لمراقبة العقود والاتفاقيات بين الشركة والأطراف الخارجية، كالعقود المبرمة بين الشركة والمقرضين أو المزودين والعقود المبرمة مع الإدارة بخصوص التعويضات والتي يكون هدفها- إلى جانب الرقابة- التقريب بين مصالح الإدارة ومصالح حملة الأسهم.

إن الإيفاء بهذه العقود يمكن أن يشكل بحد ذاته دافع لإدارة الأرباح. وهذا الدافع الذي تسببه العقود يمكن أن يكون مهما وبشكل خاص لواضعي المعايير المحاسبية وذلك لسببين (Healy and Wahlen, 1999):

* تؤدي إدارة الأرباح إلى التضليل في القوائم المالية وتؤثر في توزيع الموارد، بغض النظر عن الدافع وراء إدارة الأرباح.

* توصل التقارير المالية معلومات الإدارة ليس فقط للمستثمرين في الأسهم ولكن كذلك للمستثمرين في السندات.

قام (Guidry et al, 1999) باختبار ما إذا كان مديري الأقسام يقومون باتخاذ قرارات لإدارة الأرباح للتأثير على الأرباح بالارتفاع من اجل زيادة العلاوات "Bonus" التي يمكن أن يحصلوا عليها والتي تكون مرتبطة بمدى تحقيقهم للأرباح داخل أقسامهم. وقد وجد الباحث أن هؤلاء المديرون يؤثرون على الأرباح من خلال المستحقات إذا ما واجهوا مشكلة عدم تحقيق النتائج المتوقعة منهم أو عند عدم تحقيقهم للنتائج التي تؤهلهم للحصول على علاوة.

وبينت دراسة (De-Angelo and Elizabeth, 1988) بان سلوك إدارة الأرباح يزداد بالنسبة للمديرين المهددين بفقدان وظائفهم أو عند اقتراب انتهاء عقودهم حيث يتخذون قرارات من شانها أن تزيد من الأرباح. و بين (Dechow and Sloan, 1991) بان سلوك إدارة الأرباح يزداد بالنسبة للمديرين التنفيذيين الذين

تقترب فترة انتهاء عقودهم، حيث يلجئون إلى تقليص مصاريف البحث والتطوير وذلك لزيادة الأرباح. يبدو هذا السلوك مبررا ومتناسقاً مع عقود تعويضات المديرين وعقود توظيفهم ذات الطبيعة قصيرة الأجل.

كما قامت العديد من الدراسات الأخرى باختبار ما إذا كانت الشركات التي تقترب من انتهاك شروط التعاقد " Debt Covenants" تقوم بإدارة الأرباح لتلاشي هذا الانتهاك. فكما هو معلوم يقوم المقرضون بوضع شروط يجب على الشركات المقترضة الإيفاء بها طوال فترة تسديد القرض، ومن هذه الشروط ما يتعلق بسياسة توزيع الأرباح، أو أن لا تزيد بعض النسب المحاسبية عن حد معين كنسبة الدين إلى الملكية "Debt-Equity Ratio" أو أن لا تقل بعض النسب عن حد معين كنسبة العائد على الاستثمار "Return on Investment". حيث وضح (Defond and Jiambalvo, 1994) بان الشركات التي تقترب من انتهاك شروط القرض تلجأ إلى تسريع الاعتراف بالأرباح وذلك خلال فترة عام قبل حدوث الانتهاك.

وبين (Sweeny and Patricia, 1994) بان الإدارة تتبنى خيارات محاسبية تؤدي إلى زيادة الدخل ولكن هذه الاختيارات تحدث بعد أن يتم انتهاك شروط القرض في محاولة للتخفيف من حجم المخالفة. وعند استخدام عينة كبيرة الحجم توصل كل من (Dichev and Skinner, 2002) إلى أن المديرون يتخذون إجراءات للحيلولة دون انتهاك هذه الاتفاقيات حيث وجد عدد قليل – وبشكل غير اعتيادي– من الشركات التي بالكاد انتهكت الشروط، وعدد كبير –أيضا بشكل غير اعتيادي– من الشركات التي بالكاد حققت النتائج المطلوبة بالضبط أو تعدتها.

كذلك يمكن للشركة أن تقوم بإدارة الأرباح في حال تعرضها لتعثر مالي، حيث تقوم بزيادة الأرباح عندما تكون الشركة قادرة على الحصول على إعفاء

من مخالفة شروط العقد، كما تقوم بتقليلها عندما يرفض طلب الإعفاء من مخالفة الشروط وتبدأ عملية إعادة هيكلة القرض أو إعادة التفاوض عليه.

الدوافع التشريعية أو التنظيمية
Regulatory Motivations

عادة ما تكون قطاعات الأعمال خاضعة لتشريعات و قوانين لتنظيم عملها، كتعليمات السوق المالي وتعليمات البنك المركزي، فان انتهاكها يؤدي إلى عقوبات يمكن أن تصل مثلا إلى إيقاف أسهم الشركات المخالفة عن التداول في السوق المالي. وثقت العديد من الدراسات احتمال أن تشكل هذه القوانين في حد ذاتها دافعا للإدارة من اجل التلاعب بالأرباح لتجنب مخالفة هذه التشريعات وما يترتب عليها من عقوبات أو تضييع فرص كدراسة (Haw et al, 2005) الذي اختبر تأثير قانون جديد أصدرته هيئة الأوراق المالية الصينية، حيث اشترط القانون على الشركات التي تريد أن تطرح حقوق أسهم(Stock Right Offers) في السوق المالي أن لا تقل نسبة العائد على الملكية (Return on Equity) عن 10٪ للسنوات الثلاث التي تسبق هذا الطرح، وقد وجد الباحثون بأنه على الرغم من الظروف الاقتصادية المتدنية في تلك الفترة إلا أن نسبة الشركات التي حققت هذه النسبة تضاعفت بثلاث مرات عن الفترة التي سبقت صدور هذا القانون، مؤكدين أن الشركات الصينية تقوم بإدارة الأرباح من اجل الوفاء بمتطلبات القانون.

كذلك يمكن أن تؤثر التحقيقات أو التفتيش الذي تجريه بعض الهيئات التنظيمية على سلوك المستحقات داخل الشركات.فقد اختبر (Cahan, 1992) اثر التحقيقات التي تجريها الجهات التنظيمية على سلوك المستحقات الكلية، اعتمد في دراسته على القوانين التي تمنع الاحتكار، ويعتمد المحققون على كون بعض النسب المالية مرتفعة

بشكل كبير خاصة العائد على الاستثمار (Return on Investment) كمؤشر على قيام الشركة بالاحتكار، توصلت الدراسة إلى أن احتمال الخضوع للتحقيق شكل دافعا للشركات المحتمل خضوعها للتفتيش لتقليل أرباحها من خلال المستحقات لتفادي التبعات القانونية التي يمكن أن تترتب من جراء ذلك.

كذلك وجد (key, 1997) بأنه في فترة قيام الكونغرس الأمريكي بإجراء فحص يتعلق بقطاع التلفزة من خلال الكوابل "Cable-Television Industry" وجد بان الشركات قامت بإدارة الأرباح للتقليل من اثر هذا الفحص، وتبين أن الشركات الأكثر تضررا من هذا الفحص وإعادة التنظيم المحتملة كانت الأكثر إدارة للأرباح من خلال المستحقات لتقليل الدخل.

كما درس (Boynton et al, 1992) اثر التعديلات الضريبية الجديدة وتأثيرها على قيام الشركات بإدارة الأرباح للتقليل من العبء الضريبي الذي من الممكن أن تتعرض له. تبين أن الشركات الأكثر تعرضا للقانون قد قامت بإدارة الأرباح من اجل تقليلها أكثر من الشركات الأقل تعرضا للقانون، وانه تم التخلص من 90٪ من العبء الضريبي الذي كان من الممكن أن ينتج عن القانون الجديد من خلال إظهار خسارة ضمن القوائم المالية.

ما هي المستحقات الأكثر استخداما في إدارة الأرباح

تستخدم معظم الدراسات المستحقات الحكمية ككل (Discretionary Accruals) لقياس إدارة الأرباح، ولكن معرفة أي من هذه المستحقات يتم استخدامها أكثر من غيرها لإدارة الأرباح يمكن أن يكون ذات فائدة لواضعي المعايير المحاسبية بشكل خاص وللمدققين الخارجين والهيئات التنظيمية بشكل عام.

من خلال الدراسات السابقة يمكن القول بأنه من الصعب تحديد أي مستحقات بعينها تستخدم لإدارة الأرباح، ولكن تختلف المستحقات المستخدمة باختلاف طبيعة عمل الشركة وتوقيت القيام بإدارة الأرباح. فمثلا اختبر (Teoh et al, 1998) تقديرات الاهتلاك (Depreciation Estimates) ومخصص الديون المعدومة (Bad Debt Provisions) في الفترة المحيطة بإصدار أسهم جديدة، وتوصل إلى أن الشركات تستخدم هذه المخصصات في هذه الفترة لزيادة الدخل.

كما تشكل احتياطيات خسارة القروض (Loan Loss Reserves) لدى البنوك مستحقات يمكن استخدامها لإدارة الأرباح، حيث وجد كل من (Liu et al, 1997) و (Liu and Ryan, 1995) دلائل على استخدام البنوك لهذه الحسابات لإدارة الأرباح لدوافع تتعلق بالسوق.

وتطرقت دراسات أخرى لاستخدام مخصصات الضريبة (Deferred Tax Valuation Allowance) لإدارة الأرباح، حيث قام (Miller and Skinner, 1998) بإلقاء الضوء على الانتقادات التي وجهت للمعيار الأمريكي المتعلق بالضريبة(SFAS#109) بأنه يعطي "مساحة واسعة للتقديرات" في التقرير عن هذه المخصصات وقد وجد الباحثان أدلة على قيام البنوك بإدارة الأرباح من خلال التقديرات المسموح لهم القيام بها ولكن على نحو ضيق.

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

ما تتميز به هذه الدراسة



الفصل الثالث
الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1- دراسة (الجهماني، 2001) بعنوان "سلوك تمهيد الدخل في الأردن:دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان". تلخص هدف البحث الرئيس في استقصاء مدى وجود الظاهرة المعروفة بتمهيد الدخل"Income Smoothing" على مستوى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، والى التنبؤ بمدى إتباع هذه الشركات للأساليب المحاسبية المؤدية إلى تمهيد الدخل، وذلك على افتراض أن قيم صافي الدخل التي تفصح عنها الشركات الأردنية في قوائمها المالية لا تعبر عن الواقع ولا تعكس تقلبية الأرباح السنوية وتذبذبها.

سعى هذا البحث إلى تشخيص ظاهرة تمهيد الدخل والكشف عن مدى وجودها في الأردن مع إجراء مقارنات بين قطاعي الصناعة والخدمات في هذا المجال، وبحث اثر حجم الشركة على هذه الظاهرة. افترض الباحث وجود ظاهرة تمهيد الدخل في قطاعي الصناعة والخدمات مع توقع وجود فروقات إحصائية بين القطاعين، وكذلك بين الأحجام المختلفة للشركات في القطاعين. وقد جاءت النتائج لتؤكد وجود هذه الظاهرة في الأردن مع عدم الحسم في وجود أية فروقات بين القطاعين أو الأحجام المختلفة للشركات في مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل.

2- دراسة (المومني، **2006**) بعنوان تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان". هدفت الدراسة في جزءها الأول إلى تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال مرونة المعايير المحاسبية لإدارة الأرباح على كافة قطاعات العمل الاقتصادية، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث نموذج جونز المعدل لقياس استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، وقد شملت الدراسة 70 شركة مدرجة على كافة قطاعات العمل الاقتصادية للفترة (1997-2003). وتوصل الباحث إلى أن غالبية الشركات في بورصة عمان تمارس إدارة الأرباح من خلال استغلال مرونة المعايير المحاسبية، مع وجود تباين في درجة الممارسة بين مختلف القطاعات.

وهدفت الدراسة في جزءها الثاني إلى اختبار مدى وعي فئتي المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد لدوافع الإدارة لإدارة الأرباح وقدرته على التمييز بين قيام الإدارة بإدارة الأرباح أو عدم قيامها. وتوصل إلى وجود وعي متوسط لدى عينة الدراسة لدوافع إدارة الأرباح، وان الأساليب المستخدمة من قبل فئات العينة لكشف إدارة الأرباح ملائمة لذلك، إلا أن المستثمر المؤسسي يتفوق على المستثمر الفرد فيها.

3- دراسة (القرم، **2007**) بعنوان " مدى تأثير تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد الأسهم في بورصة عمان للأوراق المالية". هدفت الدراسة إلى اختبار اثر تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد الأسهم السوقية. كما هدفت لاختبار ما إذا كان تقسيم الربح إلى مكوناته الأساسية(صافي التدفقات النقدية التشغيلية، وتسويات الاستحقاق غير الخاضعة لسيطرة الإدارة، وتسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة) يعزز من قدرته على تفسير عوائد الأسهم.

تكونت عينة الدراسة من 72 شركة صناعية وخدمية مدرجة في بورصة عمان. وقد امتدت فترة الدراسة من 1996 إلى 2005. واستخدمت نموذج (Jones-cf)

لتقدير تسويات الاستحقاق الخاضعة وغير الخاضعة لسيطرة الإدارة. أشارت النتائج إلى وجود تأثير للتسويات الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد الأسهم وان الشركات تستخدمها من اجل تمهيد الدخل، كما بينت الدراسة أن تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة تسعّر بصورة عادلة في بورصة عمان.

4- دراسة (الحمومي، 2007) بعنوان "تنظيف القوائم المالية Big Bath Accounting وعلاقته بالتغيرات الإدارية و الأداء". هدفت الدراسة إلى تحديد مدى ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في البورصة في الأردن لتنظيف قوائمها المالية كأداة لإدارة الأرباح، وعلاقة هذه الممارسة بأداء الشركة في سنة الممارسة وكذلك علاقتها بالتغيرات على مستوى الإدارة التنفيذية. شملت عينة الدراسة 52 شركة صناعية مدرجة من الفترة 2001 إلى 2005.

توصلت الدراسة إلى قيام الشركات الصناعية وبشكل اختياري بتنظيف قوائمها المالية حيث بلغت النسبة 36.5٪. وتوصلت كذلك إلى وجود علاقة طردية بين أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في سنة الممارسة وقرار لجوئها إلى ممارسة تنظيف القوائم المالية. كذلك بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين الفئة العمرية الأولى والتي تتكون من الشركات الأصغر عمرا وقرار لجوء هذه الشركات إلى ممارسة تنظيف القوائم المالية.

5- دراسة (الوكيل، 2006) بعنوان "سلوك التمهيد المحاسبي للدخل وآثاره على تقييم المستثمرين للشركة وإدارتها: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان". هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء ممارسات سلوك تمهيد الدخل المحاسبي من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من 1994 إلى 2002 واثر هذا السلوك على تقييم المستثمرين للشركة وإدارتها من خلال دراسة مدى تأثر كل من المخاطر النظامية والقيمة السوقية والاستقرار الإداري بهذا السلوك.

توصلت الدراسة إلى وجود مؤشرات على ممارسة سلوك تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة مع وجود اثر لهذا السلوك على المخاطر النظامية للشركات صغيرة الحجم فقط خلال تلك الفترة، وكانت الخصائص النوعية للشركات الممهدة للدخل أنها أكثر ربحية محاسبية والأقل من حيث نسبة ملكية الحكومة بها والأقل نسبة من حيث الرفع المالي.

6- دراسة (الفار، 2006) بعنوان إدارة الأرباح: اثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ميل الشركة الصناعية المساهمة العامة الأردنية لممارسة إدارة الأرباح واختلاف هذه الممارسة بين الشركات الكبيرة والصغيرة الحجم. كما هدفت إلى دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة السوقية والمخاطر النظامية للشركة. بالإضافة إلى دراسة اثر بعض متغيرات الحاكمية المؤسسية في الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح.

تكونت عينة الدراسة من 55 شركة صناعية خلال الفترة من 2001 الى2004 وكان من أهم نتائج الدراسة وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بالكامل، كذلك لكل سنة من سنوات الدراسة. وان هذه الممارسة متأصلة في الشركات كبيرة الحجم. كذلك بينت الدراسة أن لنشاط وخبرة لجنة التدقيق واستقلال وخبرة مجلس الإدارة كعوامل للحاكمية المؤسسية اثر مهم إحصائيا في الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح.

الدراسات الأجنبية

1- دراسة (**Dechow et al, 1995**) بعنوان « Detecting Earnings Management" بمعنى: اكتشاف إدارة الأرباح.

قامت هذه الدراسة على تقييم عدة نماذج تستخدم لاكتشاف إدارة الأرباح، بهدف المقارنة بين هذه النماذج من حيث خصائصها وقوة اختباراتها الإحصائية. وتتألف هذه النماذج من: نموذج هيلي Healy Model و نموذج دي انجيلو De-Angelo Model و نموذج جونز Johns Model و نموذج جونز المعدل the Modified Johns Model .

بينت الدراسة التالي: 1/ تبدو هذه النماذج محدده (specified) بشكل جيد عند تطبيقها على عينة عشوائية تعتمد على بيانات سنوية. 2/ جميع هذه النماذج ترفض الفرضية العدمية (لا يوجد إدارة أرباح) عندما يتم تطبيقها على عينة شركات ذات أداء استثنائي حيث أن هذا النوع من العينات تتخطى حدود الاختبار بالنسبة لهذه النماذج. في النهاية خلصت الدراسة إلى أن نموذج جونز المعدل هو أقوى النماذج من حيث اكتشاف إدارة الأرباح.

2- دراسة **(Dechow et al, 1996)** بعنوان " Causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by SEC" بمعنى: مسببات وعواقب التلاعب بالأرباح: تحليل للشركات التي خضعت للتدقيق من قبل هيئة الأوراق المالية SEC.

ركزت هذه الدراسة على الشركات التي كانت محل تحقيق من قبل SEC لاشتباهها بالقيام بانتهاكات لمبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموما GAAP، ولتحديد الشركات التي قامت بالتلاعب بالأرباح اقتصرت التحليلات على إصدارات هيئة الأوراق المالية

الأمريكية SEC وهي Accounting and Auditing Enforcement" AAER's Release" الصادرة بحق الشركات المشتبه بارتكابها لانتهاكات للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP، وتكونت العينة من 92 إصدار"AAER".

تم بحث عدة أمور في هذه الدراسة أولا: إلي أي مدى يمكن تفسير التلاعب المزعوم بالأرباح من خلال فرضيات إدارة الأرباح؟ ثانيا:ما هي العلاقة بين التلاعب بالأرباح وضعف هيكل الحاكمية الداخلي لهذه الشركات. ثالثا: تبعات سوق رأس المال التي تتعرض لها هذه الشركات إذا ما عرف بأنها قيد التحقيق من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية.

توصلت الدراسة إلى أن احد الحوافز المهمة لإدارة الأرباح هو الرغبة في جذب تمويل خارجي بتكلفة منخفضة، وان هذا الحافز يبقى مهما حتى بوجود متغيرات ضابطة أخرى (control variables) لحوافز إدارة الأرباح. كما بينت الدراسة بان الشركات التي تتلاعب بالأرباح عادة ما تكون1/ الإدارة التنفيذية فيها مهيمنة على مجلس الإدارة. 2/ المدير التنفيذي يشغل في نفس الوقت منصب رئيس مجلس الإدارة. 3/ المدير التنفيذي هو نفسه مؤسس الشركة. 4/ لا يكون هناك لجنة تدقيق. 5/ لا يوجد من يمتلك نسبة مؤثرة من خارج الشركة (outside blockholder). كما بينت الدراسة بان تكلفة رأس المال تزداد بشكل مؤثر بالنسبة للشركات التي يشتبه بقيامها بالتلاعب بالأرباح وذلك عند انتشار هذه المعلومة في السوق المالي.

3- دراسة **(Christensen et al, 1999)** بعنوان" Ex Ante Incentives for Earnings Management and The Informativness of Earnings" بمعنى: الدوافع الأولية لإدارة الأرباح وإعلامية الأرباح.

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين الدوافع الأولية لمديري شركات التامين للقيام بإدارة الأرباح من اجل الوفاء بالمتطلبات القانونية وبين إعلامية الأرباح. تم تحديد عينة الدراسة من خلال التقارير المالية التي تقدمها شركات التامين نهاية كل سنة للهيئة الوطنية لوكلاء التامين The National Association of Insurance Commissioners (NAIC)، من خلال حيث تم اختيار 375 تقرير مالي ربعي ل 41 شركة تامين تغطي الفترة من 1989 إلى 1992.

بشكل عام، جاءت النتائج متناسقة مع الفرضية التي تقول بانخفاض مستوى إعلامية الأرباح بالنسبة للمساهمين عندما تكون دوافع المدير عالية لإدارة الأرباح, وان المدير الذي يمتلك الدافع والفرصة لإدارة الأرباح يميل بدرجة كبيرة إلى القيام بإدارة الأرباح، مما يوجب على المستثمرين التعامل بحذر مع التقارير المالية التي تصدرها هذه الشركات التي تحاول ان توهم المستثمر بارتفاع جودة تقاريرها المالية.

4- دراسة (Depree and Grant, 1999) بعنوان" Earnings Management and Ethical Decision Making: Choices in Accounting for Security Investments" بمعنى: إدارة الأرباح وعملية اتخاذ القرار الأخلاقية: الخيارات المحاسبية من اجل الاستثمار في الأوراق المالية.

قامت هذه الدراسة باستخدام حالات افتراضية (سيناريوهات) من خلال إنشاء بيئة اتخاذ قرار يتم خلالها إدارة الأرباح من اجل الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل. يتم اتخاذ القرار من وجهة نظر كل من : الإدارة، و الإطار النظري لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB و المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP و الأطراف المرتبطة بالشركة stakeholders.

يمكن أن تؤدي هذه المصالح المتضاربة إلى استنتاجات غير متناسقة، الأمر الذي يستدعي الكثير من التحليل وليس فقط التطبيق المجرد للمعايير المحاسبية. تم حل هذا التضارب في المصالح من خلال استخدام تحليل أخلاقي مناسب معتمدا على إطار فلسفي للنظريات التالية: النظرية النفعية Utilitarian theory، و نظرية الحقوق Rights theory، و نظرية العدالة Justice theory.

تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الطلاب الذي يدرسون ماجستير إدارة أعمال MBA، تم توزيع هذه السيناريوهات عليهم وطلب منهم أن يتناولوا هذه السيناريوهات من وجهات نظر كل من : الإدارة و الإطار النظري لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB و المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP و الأطراف المرتبطة بالشركة stakeholders. من خلال تحليل النتائج تبين وجود اتفاق بين الطلاب عموما عند تمثيلهم لوجهة نظر الإدارة حيث اتفقوا على تعظيم رقم الدخل من خلال الاستثمار في الأوراق المالية خصوصا بعد معرفتهم بربط مخصصات الإدارة برقم الدخل. كما اختلفت استنتاجات الطلاب عند تمثيلهم لوجهة نظر الإطار النظري لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ورفضوا العديد من المعالجات المحاسبية والخيارات التي قامت بها الإدارة، أما فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية المقبولة عموما فقد قام الطلاب ابتداء بتصنيف هذه الاستثمارات إلى أنواعها بحسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP واتجهوا في خياراتهم منحى يؤدي إلى تعظيم ثروة الإدارة.

5- دراسة **(Dechow and Skinner, 2000)** بعنوان " Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators". بمعنى "إدارة الأرباح، التوفيق بين وجهات نظر الأكاديميين المحاسبين والممارسين ومنظمي المهنة".

تناولت الدراسة فكرة كون الأكاديميين المحاسبين يملكون فهما مختلفا لإدارة الأرباح عن ذلك الذي يملكه المهنيون والمنظمون. إذ عادة ما ينظر المهنيون والمنظمون لمشكلة إدارة الأرباح على إنها صعبة الحل ومتخللة وتحتاج إلى علاج فوري، بينما ينظر الأكاديميون بشكل أكثر تفاؤلا إلى هذه الظاهرة، فهم لا يرغبون في تصديق أن إدارة الأرباح تمارس بشكل كبير من قبل معظم الشركات أو أن مشكلة إدارة الأرباح يجب وبالضرورة أن تقلق المستثمرين.كما تناولت الدراسة أسباب الاختلاف في الفهم بين هذه الفئات.

6- دراسة (Kaplan, 2001) "Ethically Related Judgment by Observers of Earnings Management" بمعنى: الأحكام ذات الدلالة الأخلاقية من قبل مراقبي إدارة الأرباح.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى ارتباط أحكام الأفراد فيما يتعلق بإدارة الأرباح بالمسمى الوظيفي للفرد أو موقعه من الشركة. تمثلت عينة الدراسة بطلاب ماجستير إدارة الأعمال (MBA) الفترة المسائية، وقد تم اختيار هؤلاء الطلاب لأنهم عادة ما يكونون كبار في السن ولديهم خبرة مالية واهتمامات استثمارية. حيث تم إعطاء عينة الدراسة ثلاثة سيناريوهات تتعلق بمدير يقوم بإدارة الأرباح, تضمنت هذه السيناريوهات أولا: تحقيق المدير ربح من نشاط تشغيلي ثانيا: تحقيق خسارة من نشاط محاسبي ثالثا: تحقيق ربح من نشاط محاسبي. وقد تم تحديد دور لكل فرد من أفراد العينة بشكل عشوائي, وهذه الأدوار هي: أولا حملة أسهم ثانيا: مدير يعمل في نفس الشركة وليس على معرفة بالمدير المذكور في السيناريوهات. ثالثا: مدير يعمل في نفس الشركة وعلى معرفة بالمدير المذكور في السيناريوهات.

بينت نتائج الدراسة بان أفراد العينة الذين لعبوا دور المدير الذي يعمل في نفس الشركة وليس على معرفة بالمدير المذكور في السيناريوهات كانت آراؤهم أكثر تحفظا على قرارات المدير محل الدراسة، وقد انحصر هذا الاختلاف في الآراء بين أفراد العينة فقط فيما يتعلق بإدارة الأرباح على أساس محاسبي وليس على أساس تشغيلي.

7- دراسة (Elias, 2002) " Determinants of Earnings Management Ethics Among Accountants." بمعنى: محددات أخلاقيات إدارة الأرباح بين المحاسبين.

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين الفلسفة الأخلاقية للفرد ومسؤوليته الاجتماعية من جهة وبين الحكم الأخلاقي على سلوك إدارة الأرباح من جهة أخرى. تكونت عينة الدراسة من محاسبين في القطاع الحكومي وفي الصناعة ومن أكاديميين وطلاب محاسبة. تم الحصول على أسماء المحاسبين من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) وكان عدد المستجيبين 763 مستجيب، مؤلفين من 173 مدقق حسابات قانوني من القطاع الحكومي و 163 محاسب قانوني في الصناعة و 245 مدرس محاسبة في الجامعات و 180 طالب محاسبة.

أرسل لكل فرد من أفراد العينة 13 سيناريو لقياس إدارة الأرباح و استبيان آخر لقياس الفلسفة الأخلاقية للفرد واستبيان ثان لقياس المسؤولية الاجتماعية للفرد. قصد الباحث بالفلسفة الأخلاقية للفرد كونه إما مثالي (Idealist) أو من أصحاب المذهب النسبي أو النسبية (Relativism). وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين كل من المسؤولية الاجتماعية للفرد والتركيز على الربح طويل الأجل و(المثالية) من جهة والمفهوم الأخلاقي لإدارة الأرباح من جهة أخرى، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين كل من التركيز على الربح قصير الأجل و(النسبية) من جهة والمفهوم الأخلاقي لإدارة الأرباح من جهة ثانية.

8- دراسة (Krishnan, 2003) "Does big 6 Auditor Industry Expertise Constrain Earnings Management" بمعنى: هل تحد خبرة المدقق(من الستة الكبار) بقطاع معين من إدارة الأرباح.

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين خبرة المدقق بالقطاع(مقاسة بالحصة السوقية للمدقق في القطاع ونصيب القطاع من محفظة المدقق من العملاء) ومستوى المستحقات الحُكمية لدى العميل.

تم اللجوء إلى قاعدة البيانات compustat لتحديد الشركات التي ستكون ضمن عينة الدراسة. وتغطي فترة الدراسة 10 سنوات من (عام 1989 وحتى العام 1999), وقد بلغ حجم العينة 24114 مشاهدة سنوية لشركات العينة والبالغ عددها 4422 شركة. تم قياس خبرة المدقق بالقطاع من خلال تحديد نسبة الأجور التي تم اكتسابها من كل قطاع.

خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تم تدقيقها من قبل مدقق غير متخصص في القطاع لديها مستحقات أعلى ب 1.2٪ (من مجموع الأصول) من الشركات التي تم تدقيقها من قبل مدقق متخصص في القطاع. تتفق هذه النتيجة مع فكرة أن المدقق المتخصص في القطاع يخفف من حدة إدارة الأرباح أكثر من المدقق غير المتخصص في القطاع وبالتالي يؤثر على جودة الأرباح.

9- دراسة (Krishnan, 2003) بعنوان "Audit Quality and Pricing of Discretionary Accruals" بمعنى "جودة التدقيق وتسعير المستحقات الحكمية".

تغطي فترة الدراسة عشرة سنوات من عام 1989 إلى عام 1998. تم اختيار العينة بالاعتماد على قاعدة البيانات Compustat وفقا لشروط معينة. تم تحديد 18658 مشاهدة سنوية للمستحقات غير العادية ل 4098 شركة.

بنيت هذه الدراسة على فكرة أن المستحقات Accruals تسمح للمديرين بتوصيل معلوماتهم الخاصة والداخلية مما يحسن من قدرة الإيرادات على عكس القيمة الاقتصادية الفعلية للشركة، ولكن قد ينحى المديرون منحى متطرف أو جريء aggressive عند التقرير عن المستحقات والتي من الممكن أن تقلل بشكل جدي من إعلامية (Informativness) الإيرادات المفصح عنها وتواجه الشركات ذات مستوى المستحقات المرتفع تكاليف وكاله أعلى مقارنة بالشركات ذات مستوى المستحقات المنخفض، وذلك لعدم قدرة الأطراف الخارجية على مراقبة الإيرادات بشكل مباشر. ويلعب التدقيق دورا مهما في التخفيف من هذه التكاليف من خلال تقليل انتهازية الإدارة. لذلك بحثت هذه الدراسة في إمكانية وجود رابط بين جودة التدقيق وتسعير المستحقات الحكمية [1] discretionary accruals.

بينت نتائج الدراسة بان الارتباط بين عوائد الأسهم و المستحقات الحكمية اكبر في الشركات المدققة من قبل الستة الكبار(في تلك الفترة) منه في الشركات المدققة من قبل غيرهم، زيادة على ذلك بينت النتائج بان المستحقات الحكمية لدى العملاء الذين تم تدقيقهم من قبل الستة الكبار أكثر ارتباطا بمعدل الربحية المستقبلي من العملاء الذين تم تدقيقهم من قبل غير الستة الكبار.

10- دراسة (Bedard et al, 2004) بعنوان"The effect of audit committee expertise independence, and activity on aggressive earnings management". بمعنى "أثر خبرة واستقلالية ونشاط لجان التدقيق على إدارة الأرباح الجريئة"

---

[1] يقصد بالمستحقات الحكمية (discretionary accruals) المستحقات المتروك تقديرها لمديري الفروع أو الأقسام أو الوحدات التشغيلية وذلك عند تعذر قياس مخرجات تلك الوحدة من خلال مقاييس مالية أو عند عدم وجود علاقة قوية بين مدخلات ومخرجات تلك الوحدة.(kaplin.2001).

اختبرت هذه الدراسة ما إذا كانت خبرة واستقلالية ونشاط لجنة التدقيق تؤثر على جودة القوائم المالية المنشورة. اختبرت الدراسة وبشكل خاص العلاقة بين خصائص لجان التدقيق ومدى ممارسة اداره الأرباح داخل الشركة مقاسة بمستوى المستحقات غير العادية (Abnormal Accruals) والتي تؤثر على الدخل ارتفاعا أو انخفاضا.

تم اختيار عينة الدراسة من خلال قاعدة البيانات الأمريكية (Compustat) لسنة 1996، حيث تم اختيار100 شركة أمريكية ذات الاستخدام الأكبر للمستحقات من اجل زيادة الدخل، وتم اختيار 100 شركة أخرى ذات الاستخدام الأكبر للمستحقات من اجل تقليل الدخل، وتم اختيار100 شركة أخرى ذات المستحقات الأقل.

وقد تم تصنيف المجموعتين الأولى والثانية على أنها "جريئة في إدارتها للأرباح" Aggressive Earnings Management" " والمجموعة الثالثة على أنها "ذات إدارة أرباح منخفضة".

تم التوصل إلى وجود علاقة هامة نسبيا بين إدارة الأرباح وممارسة لجان التدقيق للحاكمية, وكذلك وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح الجريئة (aggressive earnings management) وبين خبرة لجان التدقيق المالية والحاكمية، مع وجود مؤشرات على استقلالها ووجود تعريف واضح لمسؤولياتها، وهذه العلاقة السلبية متشابهة بالنسبة لسلوك رفع أو تخفيض الدخل مما يولد انطباعا أن أعضاء لجنة التدقيق يعطون نفس الأهمية لنوعي إدارة الأرباح.

11- دراسة (Vinci Guerra and O'Reilly-Allen, 2004) بعنوان " An Examination of Factors Influencing Managers' and Auditors' Assessments of The Appropriateness of an Accounting Treatment and Earnings Management Intentions" بمعنى اختبار العوامل التي تؤثر على تقييم المديرين والمدققين لملاءمة المعالجة المحاسبية وسياسة إدارة الأرباح.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جوانب (attributes) المعالجة المحاسبية واختلاف موقع الشخص الذي يحكم على هذه المعالجة وبين وجود رقابة من قبل المدقق على قرار اختيار المعالجة المحاسبية، وما إذا كان المدقق ينظر إلى بعض الخيارات على أنها تنطوي على إدارة الأرباح. من هنا تطرح الدراسة التساؤلات التالية:

1. هل يختلف تقييم كل من المدير والمدقق لملاءمة المعالجة المحاسبية؟
2. كيف تؤثر جوانب المعالجة المحاسبية و وجود جودة تدقيق عالية في تقييم المدقق والمدير لملاءمة المعالجة المحاسبية؟
3. هل تقييم المعالجة المحاسبية يؤدي بالمدقق إلى الاشتباه بوجود محاولة لإدارة الأرباح؟

اشتملت عينة الدراسة على 54 مدقق و50 طالب MBA قاموا مقام المديرين. تم استطلاع آراء العينة من خلال حالة افتراضية ملحقة بأسئلة تقيس آراء عناصر العينة. تم إدخال العديد من العوامل حيث مثلت "ملاءمة المعالجة المحاسبية في ظل الظروف المحيطة" المتغير التابع مع "إدارة الأرباح"، أما المتغيرات المستقلة فكانت " مرونة المعايير المحاسبية" و " موقع المستجيب (مدقق أم مدير)" و " سياسة الإدارة الجريئة" و " جودة التدقيق الخارجي" و "اقتراب خيارات المدير إلى التزوير وليس إلى إدارة الأرباح".

بينت النتائج عدم وجود علاقة جوهرية بين موقع المستجيب و ملاءمة المعالجة المحاسبية. أما بالنسبة لباقي المتغيرات فقد وجدت علاقة جوهرية وطردية بين مرونة المعايير وملاءمة المعالجة المحاسبية ، كما وجدت علاقة ذات دلالة بين مغالاة الإدارة في سياستها المحاسبية وبين ملاءمة المعالجة المحاسبية، كما وجدت علاقة سلبية بين جودة التدقيق الخارجي ملاءمة المعالجة المحاسبية.

12- دراسة (Haw et al, 2005) بعنوان. "Market Consequences of Earnings Management in Response to Security Regulations

"in China" بمعنى "التبعات السوقية المتعلقة بإدارة الأرباح استجابة لأنظمة الأوراق المالية في الصين".

تطلب قانون البورصة الصيني للأعوام 1996-1998 أن تكون نسبة العائد على الملكية (Return on Equity: ROE) اكبر من 10٪ لثلاث سنوات متعاقبة حتى تكون الشركة مؤهلة لعرض حقوق أسهم (Stock Rights Offers). على الرغم من تدني الظروف الاقتصادية في هذه الفترة إلا أن نسبة الشركات التي حققت عائد على حقوق الملكية بين 10 و11٪ ازداد ثلاث مرات عن الفترة السابقة 1994-1995.

لقد وفرت هذه البيئة القانونية الفريدة محيط اختباري طبيعي لتقييم سلوك إدارة الأرباح وعواقبه. حيث اختبرت هذه الدراسة ما إذا كانت الشركات الصينية المدرجة تدير أرباحها من اجل الإيفاء بمتطلبات القانون وما إذا كان المشرعون والمستثمرون يأخذون بعين الاعتبار جودة الإيرادات في قراراتهم التشريعية والاستثمارية.

بالاعتماد على عينة من الشركات الصينية المدرجة في البورصة للفترة 1996-1998 لوحظ أن المديرين يستخدمون المستحقات Accruals التي تؤدي إلي زيادة الدخل من اجل الإيفاء بمتطلبات القانون. فالشركة التي تتقدم بطلب لإصدار أسهم وتفشل في الحصول على الموافقة تقوم بإدارة الأرباح بشكل اكبر من الشركات التي تحصل على الموافقة. وبينت الدراسة كذلك أن المستثمرون يفاضلون بين جودة الإيرادات ويقيمون الأرباح المشتبه في إدارتها بشكل اقل. بشكل عام بينت الدراسة أن الجهات القانونية والمستثمرون يقومون بتعديلات معقولة Rational Adjustments على جودة الأرباح.

13- دراسة (Ewart and Wagenhofer, 2005) بعنوان. "Economic Effect of Tightening Accounting Standards to Restrict Earnings Management" بمعنى "الأثر الاقتصادي لتشديد المعايير المحاسبية للحد من إدارة الأرباح".

تبحث هذه الدراسة في الادعاء القائل بان تضييق المعايير المحاسبية يقلل من إدارة الأرباح ويزود سوق رأس المال بمعلومات أكثر ملاءمة. فرق الباحثان بين إدارة الأرباح المحاسبية وإدارة الأرباح الحقيقية، حيث افترضا أن واضع المعايير المحاسبية لا يستطيع التأثير إلا على إدارة الأرباح المحاسبية من خلال تضييق المعايير. ووجد الباحثان بان جودة الأرباح تزداد في ظل معايير أكثر تقييدا، ولكنهما وجدا أيضا أن هنالك العديد من التبعات التي من الممكن أن تذهب بهذه الفائدة. أولا: قد يزيد المديرون- بشكل مكلف- إدارة الأرباح الحقيقية، وذلك لان جودة الأرباح المرتفعة تؤدي إلى زيادة المنفعة الحدية لإدارة الأرباح الحقيقية.ثانيا: تضييق المعايير يمكن أن يزيد من إدارة الأرباح المحاسبية المتوقعة بدلا من تقليلها. ثالثا: التكلفة الكلية المتوقعة لإدارة الأرباح يمكن أن تزيد كذلك.

14- دراسة (Van Tendeloo and Van Straelen, 2005) "Earnings Management under German GAAP versus IFRS" بمعنى : إدارة الأرباح في ظل معايير المحاسبة الألمانية و معايير الإبلاغ المالي الدولية.

تبحث هذه الدراسة ما إذا كان التطبيق الطوعي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يرتبط بإدارة اقل للأرباح. يقول الباحثان بان تطبيق معايير ذات جودة عالية يمكن أن يكون شرطا ضروريا لإيجاد معلومات ذات جودة عالية، ولكن هذا الشرط لوحده غير كافي لتحقيق ذلك، حيث تعتبر ألمانيا من الدول ذات (CODE LAW) الذي لا يوفر الحماية الكافية للمستثمر، حيث يوجد عدد لا باس به من الشركات التي تبنت طوعا معايير التقرير المالي الدولية.

لذلك اختبرت الدراسة ما إذا كانت الشركات الألمانية التي تبنت معايير التقرير المالي الدولية International Financial Reporting Standards(IFRS)

طوعيا ستقوم بإدارة الأرباح بشكل اقل من الشركات الألمانية التي تطبق معايير المحاسبة الألمانية المقبولة عموما، مع الأخذ بالحسبان عوامل أخرى تساهم في إدارة الأرباح.

احتوت عينة الدراسة على الشركات الألمانية المدرجة في السوق المالي الألماني و الأسواق العالمية مثل (NYSE) و (NASDAQ). وتم جمع 636 مشاهدة سنوية لشركات العينة من العام 1999 وحتى العام 2001، باستثناء بعض القطاعات مثل شركات الكهرباء والمؤسسات المالية.

خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروقات فيما يتعلق بسلوك إدارة الأرباح بين الشركات التي تطبق (IFRS) والشركات التي تطبق معايير المحاسبة الألمانية، مما يشير إلى أن الشركات الألمانية التي تطبق (IFRS) لا يمكن اعتبارها اقل ارتباطا بسلوك إدارة الأرباح من نظيرتها التي تطبق معايير المحاسبة الألمانية.

15- دراسة (Iturriaga and Hoffmann, 2005) 'Managers' Discretionary Behavior, Earnings Management and Internal Mechanism of Corporate Governance: Empirical Evidence From Chilean Firms' بمعنى: سلوك المديرين الحُكمي، وإدارة الأرباح والآليات الداخلية للحاكمية المؤسسية: دراسة على الشركات في تشيلي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية هيكل رأس المال و هيكل الملكية كآليات رقابة على المديرين في الحد من قيام المديرين بإدارة الأرباح. تكونت عينة الدراسة من 185 شركة تشيلية غير مالية ، وتم جمع البيانات المالية من خلال القوائم المالية المدققة المتوفرة من خلال هيئة الأوراق المالية التشيلية وذلك من العام 1991 إلى العام2001 .

أظهرت النتائج بان كل من نسبة الدين (Debt Ratio) ودرجة تركز الملكية (Ownership Concentration) تقللان من سلوك المديرين الحُكمي، بالتالي فان هاتين الآليتين تلعبان دورا هاما في الرقابة على سلوك المديرين في دولة لا يتمتع فيها المستثمرون بحماية كافية لحقوقهم. كما بينت الدراسة بان سلوك إدارة الأرباح يعززه وجود مستثمر مؤسسي ضمن هيكل الملكية، وذلك للاهتمام الكبير لهذا المستثمر بالربح قصير الأجل.

16- دراسة (Lin et al, 2006) « The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality» بمعنى: اثر أداء لجنة التدقيق على جودة الأرباح.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق (الحجم، والاستقلالية، والخبرة المالية، والنشاط، وملكيتها لأسهم الشركة) وإدارة الأرباح. احتوت عينة الدراسة على 212 شركة مساهمة عامة أمريكية وقد اقتصرت هذه الدراسة على العام 2000 فقط لان هذه السنة كانت السنة الأولى التي طلبت فيها هيئة الأوراق المالية الأمريكية Security and Exchange Commission (SEC) من الشركات تحسين الإفصاح المتعلق بوظائف لجنة التدقيق.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق ووجود إدارة أرباح، بينما لم تكن العلاقة ذات أهمية بين بقية خصائص لجنة التدقيق وإدارة الأرباح.

17- دراسة (Wang, 2006) بعنوان Founding Family Ownership and Earnings Quality. بمعنى "الملكية العائلية التأسيسية، وجودة الأرباح".

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين الملكية العائلية التأسيسية وجودة الأرباح من خلال استخدام بيانات من فهرس Standards and Poors 500 (S&P

500). تم اختيار عينة الدراسة من فهرس S&P500 وفقا لشروط معينة، وتم اختيار 397 شركة منها 132 شركة عائلية من فهرس S&P500 لسنة 1994، 379 شركة منها 151شركة عائلية من فهرس S&P500 لسنة 2002.

من هذه الشركات مجتمعة هنالك 234 شركة منها 76 شركة عائلية ظهرت في عامي 1994 و 2002. وقد تم جمع 4195 ملاحظة سنويا لهذه الشركات تغطي الفترة من 1994 إلى 2002.

يقول الباحث بان الدراسات السابقة أثبتت بان الإفصاح المالي يكون ذا جودة عالية عندما تتوفر لدى الشركات آليات فعالة للحاكمية المؤسسية وعند وجود طلب متزايد على إفصاح مالي ذو جودة عالية.وقدم الباحث نظريتان متضادتان حول اثر الملكية العائلية على عرض وطلب أرباح ذات جودة عالية وهما: اثر التحصين Entrenchment effect و اثر الانحياز Alignment effect.

بينت النتائج – بالمتوسط- أن الملكية العائلية ترتبط بجودة أرباح عالية وبشكل أكثر تحديدا ترتبط بوجود مستحقات غير عادية abnormal accruals منخفضة و إعلامية Informativness أعلى واستمرارية اقل لبنود الخسارة المؤقتة Transitory Loss Components.

18- دراسة (Koh, 2007) "Institutional Investor Type, Earnings Management and Benchmark Beaters" بمعنى: نوع المستثمر المؤسسي، وإدارة الأرباح والمتفوقون على التوقعات.

تصنف هذه الدراسة المستثمر المؤسسي إلى مستثمر عابر أو مؤقت ومستثمر على المدى الطويل، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين طبيعة المستثمر المؤسسي وإستراتيجية الشركة في إدارة الأرباح في كل من الشركات التي تستخدم المستحقات لتحقيق الأهداف (targets) والشركات التي لا تستخدم المستحقات لتحقيق الأهداف.

تكونت عينة الدراسة من 5150 مشاهدة سنوية للشركات التي ليس لها علاقة بالنشاط التمويلي وذلك خلال الفترة من 1995 إلى 1998 وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة البيانات الأمريكية Compustat. من أصل عينة الدراسة هناك 2415 مشاهدة كان لديها مستحقات موجبة و 2735 مشاهدة كان لديها مستحقات سالبة، من المشاهدات الموجبة يوجد 2010 مشاهدة حققت أهدافها وتخطتها من خلال إدارة الأرباح وهناك 1329 مشاهدة من أل 2010 مشاهدة المذكورة سابقا تجنبت الخسارة من خلال إدارة الأرباح.

بينت النتائج بان المستثمر المؤسسي على المدى الطويل يحد من إدارة الأرباح في الشركات التي تحاول إدارة أرباحها لتحقيق الأهداف (targets). مما يعني أن المستثمر المؤسسي طويل الأمد يستطيع أن يخفف من إدارة الأرباح الجريئة (aggressive). أما المستثمر المؤسسي قصير الأمد فان وجوده لا يرتبط بشكل منتظم مع وجود إدارة أرباح جريئة، وإنما يرتبط أكثر بالحالات التي تقوم فيها الشركة بإدارة الأرباح لتحقيق الأهداف. تلقي هذه الدراسة الضوء على الأهمية الخاصة لنوع المستثمر المؤسسي عند دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح والمستثمر المؤسسي.

19- دراسة (Agarwal et al, 2007) "Earnings Management Behaviors under Different Economic Environments: Evidence from Japanese Banks" بمعنى: سلوك إدارة الأرباح في ظل ظروف اقتصادية مختلفة : دليل من البنوك اليابانية.

تختبر هذه الدراسة سلوك إدارة الأرباح في ظل ثلاثة ظروف اقتصادية مختلفة في فترات مختلفة، أولا: نمو عالي خلال الفترة 1985-1990 ، ثانيا: نمو راكد مع تراجع مالي خلال الفترة 1991-1996، ثالثا: ركود حاد مع تراجع حاد لسوق الإقراض خلال الفترة 1997-1999.

بالاعتماد على ميزانيات 78 بنك ياباني، وجد بان سلوك إدارة الأرباح يختلف بشكل ملحوظ خلال هذه الفترات الثلاث، حيث بينت النتائج استخدام البنوك للمكاسب المتحققة من الأوراق المالية لإدارة الأرباح وكان ذلك خلال الفترات الثلاث. كما استخدمت البنوك مخصص خسارة الديون لإدارة الأرباح وكان ذلك خلال الفترة الأولى والثانية.

20- دراسة (**Jaggi and Leang, 2007**) بعنوان "Impact of Family Dominance on Monitoring of Earnings Management by Audit Committees: Evidence from Hong Kong" بمعنى: اثر سيطرة العائلة في الرقابة على إدارة الأرباح من خلال لجنة التدقيق، دلائل من هونغ كونغ.

اختبرت هذه الدراسة ما إذا كان تعيين لجنة تدقيق في الشركات العاملة في هونغ كونغ سيحد من إدارة الأرباح خاصة في الشركات ذات السيطرة العائلية. استخدمت هذه الدراسة منهجية الانحدار ذات الثلاث مراحل (three-stage regression) لمعرفة العلاقة بين إدارة الأرباح وبين لجنة التدقيق التي تم تعيينها اختياريا وبين حجم مجلس الإدارة.

اعتمدت نتائج الانحدار على 523 مشاهدة للفترة بين 1999 و2000. بينت النتائج بان لجان التدقيق تلعب دورا مؤثرا في الحد من إدارة الأرباح حتى في ظل بيئة تمتاز بوجود تركز عالي للملكية، وبان فاعلية لجان التدقيق تقل بشكل مؤثر عند وجود بعض أفراد من العائلة المسيطرة على الشركة في مجلس الإدارة وخصوصا عندما يكون حضورهم طاغيا في مجلس الإدارة.

21- دراسة (Teshima and Shuto, 2008) "Managerial Ownership and Earnings Management: Theory and Empirical Evidence from Japan" بمعنى: ملكية الإدارة وإدارة الأرباح: نظرية ودلالات من اليابان.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين ملكية الإدارة وقيامها بإدارة الأرباح. تبين الدراسات السابقة وجود أثران لإدارة الأرباح، اثر التحصين أو الحماية (Entrenchment effect) واثر الانحياز(Alignment effect)، حيث قام الباحثان بتطوير نموذج يحتوي الأثرين. يفترض النموذج أن زيادة ملكية الإدارة يؤدي إلى انخفاض إدارة الأرباح بالنسبة للمديرين الذين يملكون إما نسبة عالية أو منخفضة من أسهم الشركة. بينما تزيد فرص إدارة الأرباح بالنسبة للمديرين الذين يملكون نسبة متوسطة من أسهم الشركة وذلك إذا كانت حساسية احتمال التخلي عن المدير- بالاعتماد على الأداء المالي للشركة- عالية و/أو إذا كان تحديد تعويضات المديرين يرتبط بالمنصب الإداري بشكل كبير.

تم اختيار عينة الدراسة من الشركات اليابانية من العام 1991 إلى العام 2001 وفقا لشروط محددة. تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من قاعدة البيانات Nikkei-Zaimu ومن القوائم المالية للشركات، و تتعلق هذه البيانات بالمستحقات الحكمية ونسبة ملكية الإدارة و التعويضات النقدية للمديرين وملكية المؤسسات المالية والمبيعات.

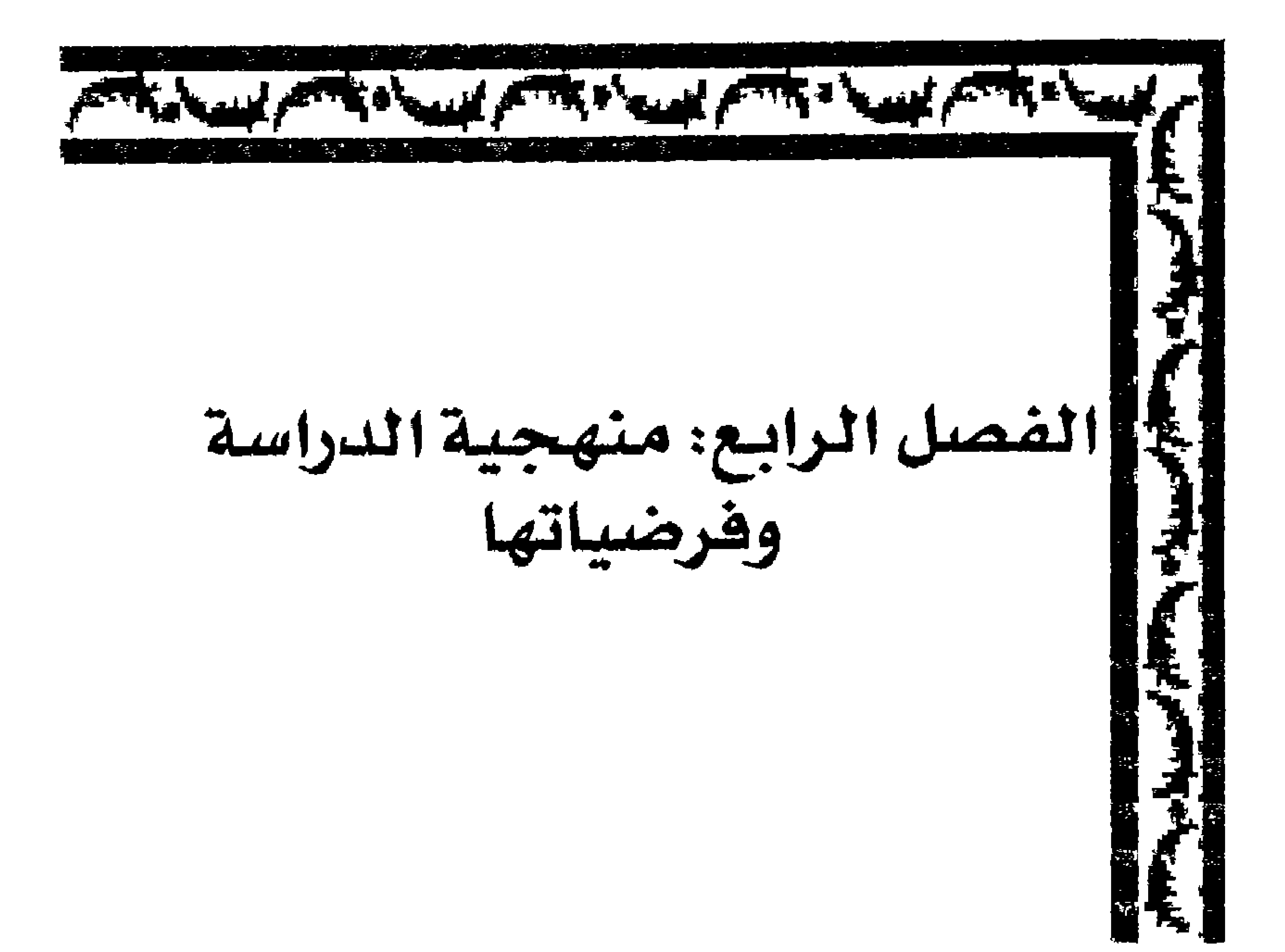
خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية الإدارة والمستحقات الحكمية بما يتناسب مع فرضيات النموذج.

ما تتميز به هذه الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة فان الباحث يعتقد بان هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. حسب علم الباحث وبعد البحث والاطلاع، لا توجد دراسة أردنية أو أجنبية أجريت على كامل فئات العينة المستخدمة في هذه الدراسة.

2. ابتعدت هذه الدراسة عن الحالات الافتراضية والتي عادة ما تستخدمها الدراسات الأجنبية وركزت على الجوانب التطبيقية. بمعنى أن آراء الفئات التي شملتها الدراسات الأجنبية تتعلق بالحالة التي عرضت عليهم وليس بالضرورة بممارسات تتعلق بالسوق، أما في هذه الدراسة فان آراء فئات العينة تتعلق بما تراه من ممارسات على ارض الواقع.



الفصل الرابع: منهجية الدراسة وفرضياتها

فرضيات الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

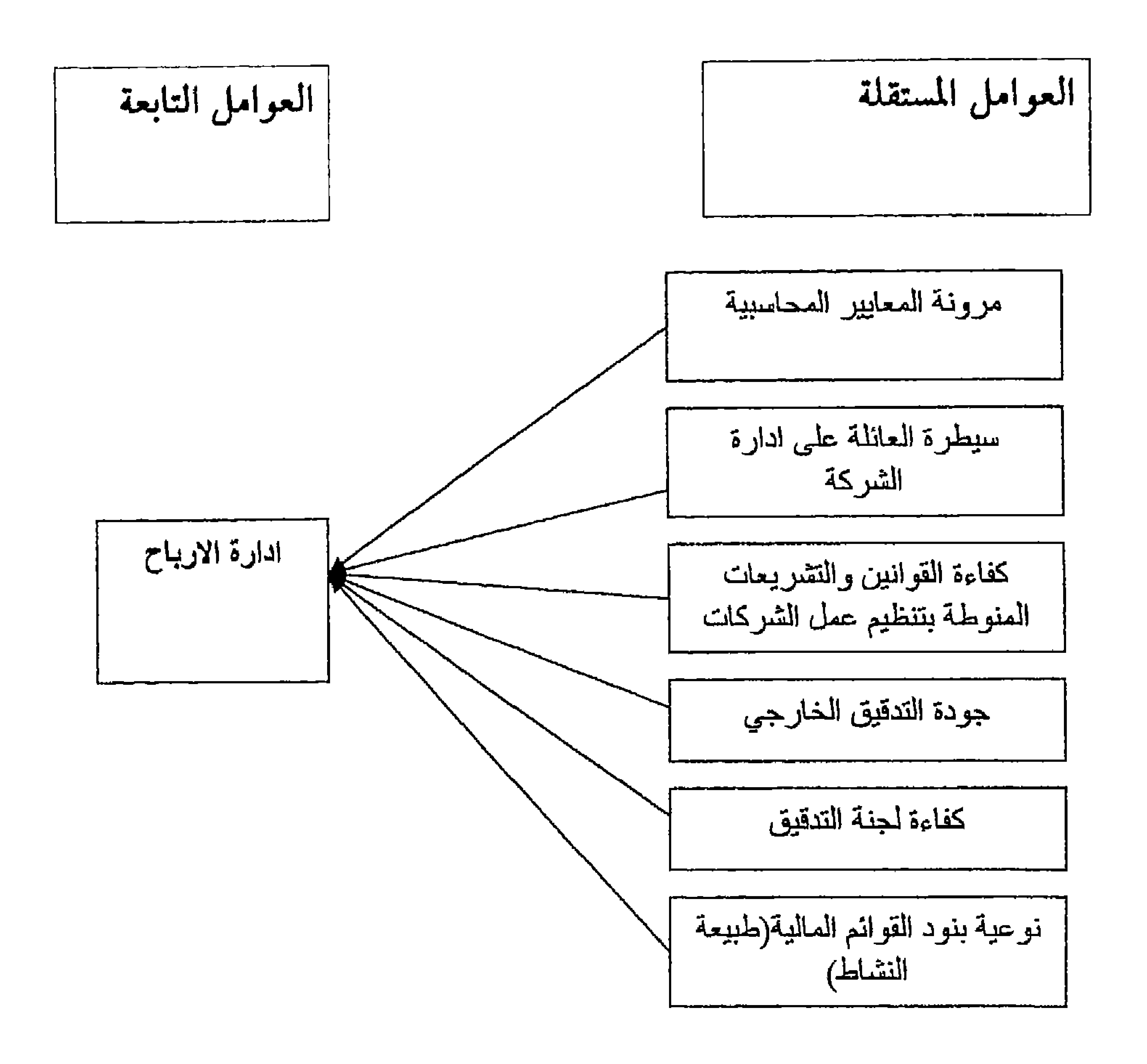
أسلوب جمع البيانات

صدق وثبات أداة القياس

أساليب تحليل البيانات

الفصل الرابع
منهجية الدراسة وفرضياتها

بناء على ماتم عرضة من مشكلة وأهداف للدراسة و ما تقدم من دراسات سابقة فان هذه الدراسة تحاول التعرف على أكثر ما يستغله المديرون من عوامل لادارة الأرباح وذلك وفقا للنموذج التالي:



حيث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات ووزع على الفئات التالية:

1. المديرون الماليون في الشركات الاردنية المساهمة. (معدو القوائم المالية).
2. الهيئات التشريعية والتنظيمية.
3. المستثمرون المؤسسيون.
4. المدققون الخارجيون.

فرضيات الدراسة

بناء على ما تقدم وللاجابة عن اسئلة الدراسة قام الباحث بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى وتتعلق بمرونة المعايير المحاسبية:

H01: لا يوجد اثر جوهري لمرونة المعايير المحاسبية على سلوك إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والهيئات التشريعية والتنظيمية والمستثمرين المؤسسيين و المدققين الخارجيين.

الفرضية الثانية وتتعلق بسيطرة العائلة على إدارة الشركة:

H02: لا يوجد اثر جوهري لسيطرة العائلة على ادارة الشركة على سلوك إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والهيئات التشريعية والتنظيمية والمستثمرين المؤسسيين و المدققين الخارجيين.

الفرضية الثالثة وتتعلق بالتشريعات والقوانين:

H03: لا يوجد اثر جوهري للتشريعات والقوانين على سلوك إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والهيئات التشريعية والتنظيمية والمستثمرين المؤسسيين و المدققين الخارجيين.

الفرضية الرابعة وتتعلق بجودة التدقيق:

H04: لا يوجد اثر جوهري لجودة التدقيق الخارجي على سلوك إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والهيئات التشريعية والتنظيمية والمستثمرين المؤسسيين و المدققين الخارجيين.

الفرضية الخامسة وتتعلق بلجنة التدقيق:

H05: لا يوجد اثر جوهري لفاعلية لجنة التدقيق على سلوك إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والهيئات التشريعية والتنظيمية والمستثمرين المؤسسيين و المدققين الخارجيين.

الفرضية السادسة وتتعلق ببنود القوائم المالية:

H06: لا يوجد اثر جوهري لبنود القوائم المالية على سلوك إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين. والهيئات التشريعية والتنظيمية والمستثمرين المؤسسيين و المدققين الخارجيين.

الفرضية السابعة وتتعلق بالفروق ما بين آراء فئات العينة حول العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر على سلوك إدارة الأرباح:

H07: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين اراء المديرين الماليين والهيئات التشريعية والتنظيمية والمستثمرين المؤسسيين والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بمدى وجود تأثير لأي من العوامل المستقلة على سلوك إدارة الأرباح.

مجتمع وعينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على العديد من الفئات والتي لها علاقة بموضوع إدارة الأرباح وبحسب ما بينته مشكلة الدراسة وإطارها النظري فان هذه الفئات هي:

1- المديرون الماليون أو معدو القوائم المالية في الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وذلك لكونهم طرفا أساسيا في ممارسة إدارة الأرباح. تم استهداف 65 شركة من شركات القطاع المالي المدرجة في بورصة عمان والبالغة 91 شركة والمكونة من البنوك وشركات التامين وشركات الوساطة المالية.

2- الهيئات التشريعية أو التنظيمية المسئولة عن تنظيم عمل الشركات regulators وهي دائرة ضريبة الدخل والبورصة وهيئة الأوراق المالية لما لهذه الجهات من تأثير و رقابة على عمل الشركات ومنع أو الحد من سلوك إدارة الأرباح. تم توزيع 70 استبانه على الأقسام المسئولة عن الرقابة على عمل الشركات والتي يرتبط عملها- أي هذه الأقسام- بإدارة الأرباح.

3- المستثمرون المؤسسيون institutional investors المتمثلون بالمؤسسات المالية والشركات والتي تقوم بالاستثمار في بورصة عمان من خلال شراء الأوراق المالية لمؤسسات وشركات أخرى. وقد تم اختيار هذه الفئة لتوفر المعرفة المالية اللازمة لديها لتقييم الوضع المالي للشركة المستثمر فيها أكثر من المعرفة المالية التي يمكن أن تتوفر للمستثمرين الأفراد وقدرتها في الحد من سلوك إدارة الأرباح ضمن الشركات المستثمر فيها. وجهت الاستبانة إلى 65 شركة مالية وبالتحديد لقسم الاستثمار أو إدارات المحافظ الاستثمارية فيها.

4- مدققو الحسابات لدى مكاتب التدقيق المرخصة في الأردن. حيث تقوم هذه الفئة بتدقيق ما تعده الفئة السابقة من قوائم مالية وتقوم بإبداء الرأي فيها. وقد تم استهداف عدد من المدققين بلغ 100 مدقق حسابات خارجي.

يبين الجدول التالي عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة من كل فئة.

جدول (4-1)

الفئة	المرسل	المستلم	نسبة الرد
المديرون الماليون	65	50	٪77
المدققون الخارجيون	100	64	٪64
المستثمرون المؤسسيون	65	52	٪80
الهيئات التشريعية والتنظيمية	70	52	٪74
المجموع	300	218	٪72

أسلوب جمع البيانات

اعتمد الباحث في وضعه للإطار النظري على الدوريات المتخصصة والمراجع المعتمدة، واعتمد على الاستبانة التي تم تطويرها من قبل الباحث لغرض جمع البيانات على المستوى التطبيقي وتتكون هذه الاستبانة من قسمين:

القسم الأول: تعلق بجمع بيانات ديمغرافية عن أفراد فئات العينة كالتخصص والخبرة وغيرها.

القسم الثاني: تكون من عدة أجزاء كل جزء احتوى مجموعة اسئلةعن متغير محدد وهي:

* المجموعة الأولى تناولت ما إذا كانت مرونة المعايير المحاسبية المطبقة تشجع على سلوك إدارة الأرباح.

* المجموعة الثانية تناولت تأثير سيطرة العائلة على إدارة الشركة على سلوك إدارة الأرباح.

* المجموعة الثالثة تناولت اثر التشريعات والقوانين في تشجيع إدارة الأرباح.

* المجموعة الرابعة تناولت اثر جودة التدقيق في تشجيع إدارة الأرباح.

* المجموعة الخامسة تناولت كفاءة وفاعلية لجنة التدقيق الداخلية في الحد من سلوك إدارة الأرباح.

* المجموعة السادسة تناولت نوعية بنود القوائم المالية في تحفيز سلوك إدارة الأرباح.

هذا وطلب من المجيبين الإجابة على كل سؤال بالاعتماد على ميزان ليكرت خماسي الدرجات، بحيث إذا كان المجيب موافق جدا مع ما جاء في السؤال يمنح 5 درجات وإذا كان غير موافق جدا يمنح 1 وهكذا، وعليه يكون المتوسط الفرضي للدراسة هو 3.

تم استخدام استبانتان اثنتان واحد لفئتي المديرين الماليين والمدققين الخارجين وآخر لفئتي المستثمرين المؤسسيين والهيئات التشريعية والتنظيمية، حيث تم تعديل صيغ بعض الأسئلة مراعاة للخلفية الأكاديمية لفئات العينة.

صدق وثبات أداة القياس

لاختبار مدى الصدق الظاهري لأداة القياس تم عرضها على بعض أساتذة المحاسبة في الجامعات الأردنية لإبداء الرأي فيها، وقام الباحث بإجراء التعديلات التي اقترحوها. كما قام الباحث بحساب معامل ارتباط ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة القياس وتبين أن قيمة ألفا كرونباخ بالنسبة لإجابات المديرين الماليين 65٪، ولإجابات الهيئات التنظيمية والتشريعية 67٪، ولإجابات المستثمرين المؤسسيين 82٪ وللمدققين الخارجيين 68٪. وبما أن النسبة تزيد عن 60٪ فان هذا يعني إمكانية الاعتماد على نتائج الاستبانة (Amir and Sonderpandian, 2002).

أساليب تحليل البيانات

تم تحليل البيانات التي جمعت من خلال استخدام برنامج statistical package for social science (SSPS)، وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات:

* الإحصاء الوصفي من وسط حسابي وتكرارات وغيرها مما يلزم لوصف عينة الدراسة.
* اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة القياس.
* اختبار ت للعينة الواحدة (one-sample T test) لاختبار فرضيات الدراسة من حيث اختلاف متوسطات إجابة كل فئة على حدة.
* اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار فرضيات الدراسة من حيث اختلاف متوسطات إجابات فئات العينة مجتمعة.
* اختبار Games-Howell البعدي لتحديد مدى اختلاف الآراء بين فئات العينة بشكل أكثر تحديدا.

الفصل الخامس: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

النتائج الإحصائية الوصفية المتعلقة بخصائص العينة

النتائج الإحصائية الوصفية المتعلقة بفرضيات الدراسة

اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى

اختبار الفرضية الثانية

اختبار الفرضية الثالثة

اختبار الفرضية الرابعة

اختبار الفرضية الخامسة

اختبار الفرضية السادسة

الفصل الخامس
نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

النتائج الوصفية المتعلقة بخصائص عينة الدراسة

المؤهل العلمي:

كانت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس ضمن عينة الدراسة 69.2٪ بينما بلغت نسبة الحاصلين على الدبلوم العالي 5٪ ونسبة الحاصلين على الماجستير22.4٪ ونسبة الحاصلين على الدكتوراه 3.2٪، بناء على هذه النتائج يمكن اعتبار أن أفراد عينة الدراسة تتوافر لديهم المعرفة الأكاديمية اللازمة للإجابة على أسئلة الاستبانة.

جدول (5-1)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

	مدققون خارجيون		مديرون ماليون		مستثمرون مؤسسيون		هيئات تنظيمية و تشريعية		الإجمالي	
المؤهل العلمي	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
بكالوريوس	44	68.7	39	78	42	80.7	26	50	151	69.2
دبلوم عالي	3	4.6	2	4	2	3.8	4	7.7	11	5
ماجستير	14	21.8	9	18	8	15.3	18	34.6	49	22.4
دكتوراه	3	4.6	0	0	0	0	4	7.7	7	3.2
المجموع	64	100	50	100	52	100	52	100	218	100

التخصص العلمي:

بلغت نسبة المتخصصين في المحاسبة من أفراد عينة الدراسة 73.3٪ ونسبة المتخصصين في إدارة الأعمال 5.5٪ وبلغت نسبة المتخصصين في مجال التمويل 17.9٪ ونسبة المتخصصين في الاقتصاد 2.3٪ وبلغت نسبة المتخصصين في غير ذلك اقل من 1٪.

يلاحظ أن ما نسبة 91.2٪ من أفراد عينة الدراسة هم من تخصصي المحاسبة والتمويل، ويمكن القول أن طبيعة عمل أفراد عينة الدراسة تتناسب مع تخصصاتهم العلمية وان ارتباط هذين التخصصين بموضوع إدارة الأرباح أكثر من غيرهما من التخصصات سيساعد في فهم أعمق لموضوع الدراسة مما ينعكس على دقة النتائج.

جدول(5-2)

توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

	مدققون خارجيون		مديرون ماليون		مستثمرون مؤسسيون		هيئات تشريعية وتنظيمية		الإجمالي	
التخصص	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
محاسبة	60	93.7	39	78	27	51.9	34	65	160	73.3
إدارة أعمال	2	3.1	3	6	5	9.6	2	3.8	12	5.5
تمويل	2	3.1	8	16	16	30.7	13	25	39	17.9
اقتصاد	0	0	0	0	2	3.8	3	5.7	5	2.3
أخرى	0	0	0	0	2	3.8	0	0	2	0.9
المجموع	64	100	50	100	52	100	52	100	218	100

الشهادات المهنية:

يلاحظ على مستوى العينة ككل أن نسبة من يحملون شهادات مهنية بلغت 34.1٪ ، وإذا ما نظرنا إلى فئة المدققين الخارجيين نلاحظ أن نسبة من يحملون الشهادات المهنية 58.5٪ وتوزعت على النحو التالي:

جدول(5-3)

توزيع المدققين الخارجين حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	عدد	نسبة
CPA: Certified Public Accountant	6	9.2
ACPA: Arab Certified Public Accountant	17	26.2
JCPA: Jordanian Certified Public Accountant	12	18.5
CMA: Certified Management Accounting	3	4.6
أخرى: مثل CIA و CRA	0	0
لا يحملون أية شهادات مهنية	27	41.5

يتبين من خلال الجدول أعلاه اهتمام المدققين الخارجين بالتعليم المستمر وتطوير أنفسهم على الصعيد المهني الأمر الذي يخدم أهداف هذه الدراسة.

سنوات الخبرة:

بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات 38.6٪ في حين بلغت نسيه أفراد الدراسة الذين تزيد خبرتهم على 5 سنوات 61.4٪ مما يشير إلى ارتفاع مستوى الخبرة لديهم مما يخدم أهداف هذه الدراسة.

	مدققون خارجيون		مديرون ماليون		مستثمرون مؤسسيون		هيئات تشريعية وتنظيمية		الإجمالي	
سنوات الخبرة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
اقل من 5	18	28.1	12	24	26	50	28	53.8	84	38.5
من5 إلى اقل من10	33	51.5	20	40	11	21.1	14	26.9	78	35.7
من10 إلى اقل من15	13	20.3	16	32	13	25	8	15.4	50	22.9
أكثر من15	00	00	2	4	2	3.8	2	3.8	6	2.7
المجموع	64	100	50	100	52	100	52	100	218	100

جدول(5-4)

توزيع أفراد العينة على سنوات الخبرة

النتائج الإحصائية الوصفية المتعلقة بفرضيات الدراسة

اثر مرونة المعايير المحاسبية على إدارة الأرباح:

تم تخصيص هذا الجزء من الاستبانة من اجل معرفة أراء فئات العينة حول تأثير مرونة المعايير المحاسبية على إدارة الأرباح، يبين الجدول التالي النتائج الوصفية لهذا الجزء من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الخارجيين.

جدول(5-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مرونة المعايير على إدارة الأرباح

مرونة المعايير المحاسبية	المديرون الماليون		المدققون الخارجيون		الإجمالي لفئتي المدير المالي والمدقق	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- اختيار طرق الإهلاك التي تتناسب مع هذا الهدف.	4.02	0.62	3.83	0.61	3.92	0.625
2- تعديل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها بما يؤثر على مجموعي المصاريف و الأصول.	3.90	0.84	3.75	0.84	3.82	0.84
3- الاختيار من بين طرق تقييم المخزون التي تناسب هدف الإدارة.	3.900	0.84	3.5	0.98	3.70	0.91
4- تقدير العمر الافتراضي للآلات بما يؤثر على مصاريف الفترة الحالية و الفترات اللاحقة.	3.765	0.84	3.61	0.90	3.68	0.87

5- تعديل المخصصات والالتزامات المحتملة من اجل التقليل من أعباء الضريبة.	3.956	0.77	3.67	0.76	3.81	0.76
الإجمالي	3.91	0.78	3.67	0.82	3.78	0.80

أظهرت النتائج الوصفية الأولية أن فئتي المديرين الماليين والمدققين الخارجيين يروا وجود علاقة بين مرونة المعايير المحاسبية وإدارة الأرباح، حيث بلغ المتوسط العام لآراء هاتين الفئتين (3.78) وهو اكبر من المتوسط الفرضي (3). ويبلغ المتوسط العام لآراء فئتي المستثمرين والهيئات التنظيمية (3.91) كما في الجدول (5-6). وكان إجمالي آراء الفئات الأربع 3.85 مما يدل على وجود تأثير لمرونة المعايير على إدارة الأرباح من وجهة نظر فئات العينة. يبين الجدول التالي النتائج الوصفية لهذا الجزء من وجهة نظر المستثمرين المؤسسيين والهيئات التشريعية والتنظيمية:

جدول(5-6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مرونة المعايير على إدارة الأرباح

مرونة المعايير المحاسبية	المستثمرون المؤسسيون		الهيئات التشريعية و التنظيمية		الإجمالي لفئتي المستثمرين والهيئات		كافة الفئات	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- اختيار دائرة الحسابات لطريقة معينة لاحتساب مصروف الإهلاك مثل طريقة القسط الثابت أو القسط المتناقص.	4	0.74	4.08	0.79	4.04	.76	3.98	0.68
2- تعديل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها من فترة إلى أخرى بالاعتماد على تقدير دائرة الحسابات لهذه النسبة.	3.92	0.84	3.96	0.66	3.94	0.75	3.88	0.79

3- الاختيار من بين طرق تقييم المخزون مثل FIFO أو W.A	3.60	1.01	4.12	0.65	3.86	0.83	3.78	0.87
4- تقدير العمر الافتراضي للآلات بما يؤثر على مصاريف والفترة الحالية الفترات اللاحقة.	3.94	0.92	3.96	0.82	3.95	0.87	3.82	0.87
5- قيام الشركة بتعديل المخصصات والالتزامات المحتملة والاحتياطيات من اجل التقليل من أعباء الضريبة.	3.83	1.02	3.73	1.03	3.78	1.02	3.80	0.96
الإجمالي	3.85	0.90	3.97	0.79	3.91	0.84	3.85	0.83

اثر السيطرة العائلية على إدارة الشركة على إدارة الأرباح:

تم تخصيص هذا الجزء من الاستبانة من اجل معرفة أراء فئات العينة حول تأثير السيطرة العائلية على إدارة الشركة على إدارة الأرباح ويبين الجدول التالي النتائج الوصفية لهذا الجزء من وجهة المديرين الماليين والمدققين الخارجيين:

أظهرت النتائج الوصفية الأولية أن فئتي المديرين الماليين والمدققين الخارجيين يروا وجود علاقة بين السيطرة العائلية على إدارة الشركة وإدارة الأرباح، حيث كان المتوسط العام لكل فئة اكبر من 3 ويبلغ المتوسط العام لآراء هاتين الفئتين (3.80) وهو اكبر من المتوسط الفرضي (3). ويبلغ المتوسط العام لآراء فئتي المستثمرين والهيئات التنظيمية (3.68) كما في الجدول (5–8). وكان إجمالي آراء الفئات الأربع (3.74) مما يدل على وجود تأثير للسيطرة العائلية على إدارة الشركة على إدارة الأرباح من وجهة نظر فئات العينة.

جدول(5-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر السيطرة العائلية على إدارة الأرباح

السيطرة العائلية	المديرون الماليون		المدققون الخارجيون		الإجمالي لفئتي المدير والمدقق	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- تزيد من الضغوط التي تتعرض لها دائرة الحسابات للقيام بإدارة الأرباح.	4.08	0.96	4.38	0.49	4.223	0.72
2- تقلل من اهتمام الإدارة في إظهار الأداء الفعلي للشركة وإتباع السياسة المحاسبية الأكثر ملائمة.	3.86	0.87	3.98	0.98	3.92	0.92
3- تزيد من رقابة الإدارة العليا على أداء مديري الأقسام والفروع لضمان عدم تلاعب هؤلاء المديرون بنتائج أقسامهم وفروعهم.	3.76	0.90	3.5	0.87	3.63	0.88
4- يجعل الإدارة أكثر تحفظا في سياساتها المحاسبية من اجل زيادة الدخل.	3.56	0.88	3.5	0.99	3.53	0.93

5- يقلل من رغبة الإدارة في زيادة ثروتها على حساب المساهمين الآخرين من خلال إدارة الأرباح , ولإظهار أداء الإدارة بصورة جيدة أمام المساهمين.	3.80	0.83	3.67	0.71	3.73	0.77
الإجمالي	3.81	0.88	3.80	0.81	3.80	0.84

يبين الجدول التالي النتائج الوصفية لوجهة نظر المستثمرين المؤسسيين والهيئات التنظيمية:

جدول(5-8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر السيطرة العائلية على إدارة الأرباح

	المستثمرون		الهيئات التنظيمية		الإجمالي لفئتي المستثمرين و الهيئات التنظيمية		كافة الفئات	
السيطرة العائلية	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- يزيد تحفظ المستثمرين في النظرة للقوائم المالية لوجود اعتقاد مسبق بضعف الحاكمية المؤسسية ضمن هذه الشركات.	4.34	0.74	3.90	1.04	4.12	0.89	4.17	0.81
2- يزيد من كفاءة الادارة في التقرير عن اداء الشركة من خلال القوائم المالية من اجل زيادة قيمة الشركة.	3.47	1.01	3.63	0.93	3.55	0.97	3.73	0.95

3- يزيد رقابة الادارة العليا على اداء مديري الاقسام والفروع لضمان عدم تلاعب هؤلاء المدبرون بنتائج اقسامهم وفروعهم.	3.61	1.06	3.82	0.88	3.71	1.94	3.67	0.92
4- تقل كفاءة لجنة التدقيق في الحد من سلوك ادارة الارباح في مثل هذا النوع من الشركات.	3.42	1.23	3.67	0.69	3.54	0.96	3.53	0.95
5- يقلل من رغبة الادارة في زيادة ثروتها على حساب المساهمين الاخرين من خلال ادارة الارباح، ولاظهار اداء الادارة بصورة جيدة امام المساهمين.	3.33	94.	3.64	0.90	3.48	0.92	3.61	0.85
الإجمالي	3.62	0.99	3.74	0.89	3.68	1.13	3.74	0.90

اثر التشريعات والقوانين على إدارة الأرباح:

تم تخصيص هذا الجزء من الاستبانة من اجل معرفة آراء فئات العينة حول تأثير التشريعات والقوانين على إدارة الأرباح. أظهرت النتائج الوصفية الأولية أن فئتي المديرين الماليين والمدققين الخارجيين يروا وجود علاقة بين التشريعات والقوانين وإدارة الأرباح، حيث بلغ المتوسط العام لكل فئة أكثر من 3 ويلغ المتوسط العام لآراء هاتين الفئتين معا (3.33) وهو اكبر من المتوسط الفرضي (3) باستثناء آرائهم حول الفقرة الثالثة حيث بلغ المتوسط بالنسبة للمدققين(2.8) ويلغ المتوسط بالنسبة للفقرة الثالثة(2.92) كما في الجدول (5–9).

جدول(5-9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر التشريعات على إدارة الأرباح

التشريعات	المديرون الماليون		المدققون الخارجيون		الإجمالي لفئتي المدقق والمدير	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- لا تهتم القوانين الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بشكل كاف بموضوع إدارة الأرباح.	3.61	0.90	3.48	0.71	3.54	0.80
2- ينظر المشرع لإدارة الأرباح على أنها مشكلة متغلغلة ومعقدة يصعب مراقبتها والحد منها.	3.45	0.96	3.31	0.69	3.38	0.82
3- يعتبر المشرع أن اثر إدارة الأرباح على قرارات المستخدمين طفيفة ولا تضلل المستثمر.	3.03	1.05	2.81	0.89	2.92	0.97

4- لا يوجد فهم كافي من قبل المشرع لحوافز الإدارة لإدارة الأرباح مما يجعل من الصعب الحد من هذا السلوك.	3.14	0.84	3	0.84	3.07	0.84
5- عدم وجود جهاز رقابي يختص في التحقيق في سلوكيات إدارة الأرباح(بسبب قلة الكفاءات) يزيد من هذه المشكلة.	3.69	0.85	3.80	0.72	3.74	0.78
الإجمالي	3.30	0.92	3.28	0.77	3.33	0.84

وبالنسبة لفئتي المستثمرين المؤسسيين والهيئات التشريعية بلغ المتوسط العام لكل فئة أكثر من 3 ويلغ المتوسط العام لآراء الفئتين معا (3.33) وهو اكبر من المتوسط الفرضي(3) باستثناء آرائهم حول الفقرة الثالثة حيث بلغ المتوسط بالنسبة للمستثمرين(2.87) وبلغ المتوسط بالنسبة للهيئات التنظيمية(2.77) كما في الجدول (5–10). وكان إجمالي آراء الفئات الأربع (3.33) مما يدل على وجود تأثير للسيطرة العائلية على إدارة الشركة على إدارة الأرباح من وجهة نظر فئات العينة. يبين الجدول التالي النتائج الوصفية لوجهة نظر المستثمرين والهيئات التنظيمية:

جدول(5-10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر التشريعات على إدارة الأرباح

التشريعات	المستثمرون		الهيئات التنظيمية		الإجمالي لفئتي المستثمرين و الهيئات التنظيمية		كافة الفئات	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- لا تهتم القوانين الصادرة عن هيئة الاوراق المالية بشكل كاف بموضوع ادارة الارباح.	3.27	0.94	3.25	1.10	3.26	1.02	3.40	0.91
2- ينظر المشرع لادارة الارباح على انها مشكلة متغلغلة ومعقدة يصعب مراقبتها والحد منها.	3.11	0.78	3.03	0.98	3.7	0.88	3.22	0.85

3- يعتبر المشرع بان اثر ادارة الارباح على قرارات المستخدمين طفيفة ولا تضلل المستثمر.	2.87	1.12	2.77	1.07	2.82	1.95	2.87	1.03
4- لا يوجد فهم كاف من قبل المشرع لحوافز الادارة لادارة الارباح مما يجعل من الصعب الحد من هذا السلوك.	3.22	1.07	2.94	0.94	3.08	1	3.32	0.96
5- عدم وجود جهاز رقابي يختص في التحقيق في سلوكيات ادارة الارباح بسبب قلة الكفاءات يزيد من هذه المشكلة.	3.72	1.03	3.41	1.14	3.56	1.08	3.65	0.70
6- تعتبر القوانين في بعض الحالات محفزا للادارة للقيام بادارة الارباح.	3.40	1.14	3.69	0.92	3.55	1.03	3.55	1.03
الإجمالي	3.25	1.01	3.14	1.02	3.32	1.16	3.33	0.91

اثر جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح:

تم تخصيص هذا الجزء من الاستبانة من اجل معرفة أراء فئات العينة حول تأثير جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح، يبين الجدول التالي النتائج الوصفية لهذا الجزء من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين:

جدول(5-11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح

	المديرون الماليون		المدققون الخارجيون		الإجمالي لفئتي المدير والمدقق	
جودة التدقيق	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- ان وجود افراد من حملة الشهادات المهنية مثل (CPA, CMA, CIA.) ضمن طاقم التدقيق يزيد من قدرة المدقق على كشف ادارة الارباح ويقلل من رغبة الادارة في القيام بذلك.	4.20	0.73	4.44	0.59	3.32	0.66
2- ان طول فترة التعاقد بين العميل والمدقق تساعد المدقق على تكوين الخبرة والفهم اللازم لمجال عمل العميل مما يساعده على كشف ادارة الارباح بشكل افضل.	4.14	0.81	4.14	0.71	4.14	0.76

3- طول فترة التعاقد بين المدقق والعميل يمكن ان تنشيء علاقة بين الاثنين تجعل المدقق يغض الطرف عن بعض سلوكيات ادارة الارباح.	3.40	0.99	3.11	0.99	3.25	0.99
4- اذا كان العميل مهما نسبيا للمدقق من حيث حجمة بحيث تشكل خسارته فقدان حصة جيدة من السوق فان المدقق سيكون على استعداد لغض الطرف عن بعض سلوكيات ادارة الارباح.	3.33	1.11	3.17	1.22	3.25	1.16
الإجمالي	3.76	091	3.71	0.87	3.48	0.89

أظهرت النتائج الوصفية الأولية أن فئتي المديرين الماليين والمدققين الخارجيين يروا وجود علاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، حيث بلغ المتوسط العام لكل فئة اكبر من 3 و بلغ المتوسط العام لأراء هاتين الفئتين (3.48) وهو اكبر من المتوسط الفرضي (3) كما في الجدول (5-11).

جدول(5-12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح

	المستثمرون		الهيئات التنظيمية		الإجمالي لفئتي المستثمرين و الهيئات التنظيمية		كافة الفئات	
جودة التدقيق	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- بان احتواء مكتب التدقيق ضمن عناصرة على افراد من حملة الشهادات المهنية مثل (CPA, CMA, CIA) يزيد من قدرة المدقق على كشف ادارة الارباح ويقلل من رغبة الادارة في ادارة الارباح.	4.14	0.81	4.11	0.76	4.125	0.78	4.22	0.72

2- ان طول فترة التعاقد بين العميل والمدقق تساعد المدقق على تكوين الخبرة والفهم اللازم لمجال عمل العميل مما يساعده على كشف ادارة الارباح بشكل افضل.	4.19	0.92	4.11	0.82	4.15	0.87	4.14	0.82
3- طول فترة التعاقد بين المدقق والعميل يمكن ان تنشيء علاقة بين الاثنين تجعل المدقق يغض الطرف عن بعض سلوكيات ادارة الارباح.	3.70	1.06	3.59	0.97	3.645	1.01	3.45	1
4- اذا كان العميل مهما نسبيا للمدقق من حيث حجمة بحيث تشكل خسارته فقدان حصة جيدة من السوق فان المدقق سيكون علة استعداد لغض الطرف عن بعض سلوكيات ادارة الارباح.	3.37	1.11	3.60	0.99	3.48	1.05	3.36	1.10

5- حرص المدقق الخارجي على سمعته المهنية يعتبر حافزا قويا يمنعة من التاثر برغبة الادارة.	3.54	1.28	3.68	0.84	3.61	1.06	3.61	1.06
الإجمالي	3.80	1.03	3.83	0.87	3.80	0.95	3.75	0.94

وبلغ المتوسط العام لأراء فئتي المستثمرين والهيئات التنظيمية (3.80) وتجاوز المتوسط العام لكل فئة 3 كما في الجدول (5-12). وكان إجمالي آراء الفئات الأربع (3.75) مما يدل على وجود تأثير للسيطرة العائلية على إدارة الشركة على إدارة الأرباح من وجهة نظر فئات العينة.

اثر كفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح:

تم تخصيص هذا الجزء من الاستبانة من اجل معرفة أراء فئات العينة حول تأثير كفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، يبين الجدول التالي النتائج الوصفية لهذا الجزء من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين:

جدول(5-13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر كفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح

	المديرون الماليون		المدققون الخارجيون		الإجمالي لفئتي المدير والمدقق	
كفاءة لجنة التدقيق	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- اختيار لجنة التدقيق من قبل الادارة.	4.22	0.60	4.09	0.68	4.15	0.64
2- عدم احتواء لجنة التدقيق على افراد ذو خبرة في المحاسبية او مجال عمل الشركة.	4.03	0.76	4	0.78	4.01	0.77
3- عدم امتلاك اي من اعضاء لجنة التدقيق اسهما ضمن الشركة.	3.75	0.84	3.45	0.89	3.60	0.86

4- قلة اجتماعات لجنة التدقيق خلال العام يمكن ان يشجع الادارة على ادارة لارباح.	3.74	0.85	3.75	0.76	3.745	0.805
5- عدم تاثير عدد اعضاء لجنة التدقيق على اداء اللجنة في الرقابة على عمل الادارة.	3.92	0.76	3.52	0.64	3.72	0.71
الإجمالي	3.98	0.76	3.76	0.75	3.84	0.75

أظهرت النتائج الوصفية الأولية أن فئتي المديرين الماليين والمدققين الخارجيين يروا وجود علاقة بين كفاءة لجنة التدقيق وإدارة الأرباح، حيث بلغ متوسط كل فئة اكبر من 3 و بلغ المتوسط العام لأراء هاتين الفئتين (3.84) وهو اكبر من المتوسط الفرضي (3). وبلغ المتوسط العام لأراء فئتي المستثمرين والهيئات التنظيمية (4.05) وكان المتوسط العام لكل فئة قد تجاوز 3 كما في الجدول (5-14). وكان إجمالي آراء الفئات الأربع (3.98) مما يدل على وجود تأثير لكفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح من وجهة نظر فئات العينة.

جدول(5-14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر كفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح

	المستثمرون		الهيئات التنظيمية		الإجمالي لفئتي المستثمرين والهيئات التنظيمية		كافة الفئات	
كفاءة لجنة التدقيق	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- اذا كان جميع اعضائها غير مرتبطين بالشركة.	4.19	0.71	4.16	0.62	4.17	0.66	4.17	0.65
2- اذا امتلك بعض اعضاء لجنة التدقيق اسهما في الشركة مما يزيد اهتمامهم بكشف ادارة الارباح.	4.28	0.77	4	0.64	4.14	0.70	4.07	0.73

3- اذا كان بعض اعضائها يملك الخبرة المالية والخبرة في مجال الحاكمية المؤسسية..	4.25	0.80	4.06	0.75	4.15	0.77	4.01	0.82
4- اذا حصل اعضاء لجنة التدقيق على اطلاع واسع على سير عملية التدقيق وكيفية اعداد التقارير المالية.	4.14	0.73	4.21	0.66	4.17	0.69	3.96	0.75
5- اذا كان اعضاء لجنة التدقيق كبير نسبيا.	3.58	1.10	3.75	0.91	3.66	0.99	3.70	0.85
الإجمالي	4.18	0.82	4.12	0.72	4.05	0.76	3.98	0.76

اثر نوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح:

تم تخصيص هذا الجزء من الاستبانة من اجل معرفة آراء فئات العينة حول تأثير نوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح. أظهرت النتائج الوصفية الأولية أن فئتي المديرين الماليين والمدققين الخارجيين يروا وجود علاقة بين نوعية بنود القوائم المالية وإدارة الأرباح، حيث تجاوز المتوسط العام لكل فئة 3 و بلغ المتوسط العام لآراء هاتين الفئتين (3.81) وهو اكبر من المتوسط الفرضي (3) كما في الجدول (5–15).

جدول(5 – 15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر نوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح

بنود القوائم المالية	المديرون الماليون		المدققون الخارجيون		الإجمالي لفئتي المدير و المدقق	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1- يعتبر مصروف البحث والتطوير من اكثر المصاريف التي يمكن التلاعب بها	3.46	0.86	3.36	0.74	3.41	0.8
2- تعتبر المخصصات عموما من الحسابات التي يجب اعطائها عناية خاصة فيما يتعلق بادارة الارباح.	4	0.49	4.14	0.35	4.07	0.42
3- ان احتواء القوائم المالية على بنود غير عادية يستدعي انتباها خاصا بهذه البنود فيما يتعلق بادارة الارباح .	4.2	0.86	4.22	0.74	4.20	0.8

4- احتواء القوائم المالية للشركة على محافظ استثمارية يستدعي انتباها خاصا بها فيما يتعلق بادارة الارباح.	3.82	0.60	4.03	0.44	3.92	0.52
5- ان وجود جهات حكومية ضمن هيكل الشركة يزيد من الرقابة على المديرين ويقلل من اهتمامهم بادارة الارباح.	3.66	0.85	3.34	1	3.5	0.92
6- ان وجود مؤسسات مستثمرة في شركة ما يزيد من الرقابة على المديرين ويقلل من اهتمامهم بادارة الارباح.	3.78	0.74	3.76	0.68	3.77	0.71
الإجمالي	3.82	0.73	3.81	0.65	3.81	0.61

يبين الجدول التالي النتائج الوصفية لوجهة نظر المستثمرين والهيئات التنظيمية:

جدول(5-16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر نوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح

	المستثمرون		الهيئات التنظيمية		الإجمالي لفئتي المستثمرين والهيئات التنظيمية		كافة الفئات	
بنود القوائم المالية	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1 يعتبر مصروف البحث والتطوير من اكثر المصاريف التي يمكن التلاعب بها.	3.69	0.83	3.44	0.96	3.56	0.89	3.49	1

2 تعتبر المخصصات عموما من الحسابات التي يجب اعطائها عناية خاصة فيما يتعلق بادارة الارباح.	4.38	0.55	3.87	0.55	4.12	0.55	4.09	0.48
3- احتواء القوائم المالية للشركة على محافظ استثمارية يستدعي انتباها خاصا بها فيما يتعلق بادارة الارباح.	4.84	0.65	4.13	0.93	4.48	0.79	4.34	0.79
4- وجود جهات حكومية ضمن هيكل الشركة يزيد من الرقابة على المديرين ويقلل اهتمامهم بادارة الارباح.	3.78	1.02	3.75	0.78	3.765	0.9	3.84	0.71

5- وجود مؤسسات مستثمرة في شركة ما يزيد من الرقابة على المديرين ويقلل اهتمامهم بادارة الارباح.	3.53	1.04	3.73	0.80	3.63	0.902	3.56	0.92
الإجمالي	4.01	0.82	3.82	0.80	3.91	0.80	3.84	0.76

وبلغ المتوسط العام لأراء فئتي المستثمرين والهيئات التنظيمية(3.91) وتجاوز المتوسط العام لكل فئة 3 كما في الجدول (5-16). وكان إجمالي آراء الفئات الأربع (3.84) مما يدل على وجود تأثير لنوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح من وجهة نظر فئات العينة.

اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى

هدفت هذه الفرضية إلى اختبار مدى تأثير مرونة المعايير المحاسبية على إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمستثمرين المؤسسيين والهيئات التشريعية و التنظيمية، حيث تم اختبار رأي كل فئة على حده من خلال اختبار (one-sample T test) ولكافة الفئات معا. ولمعرفة مدى التوافق أو الاختلاف في الآراء بين هذه الفئات حول تأثير مرونة المعايير المحاسبية تم استخدام اختبار (one-way ANOVA) .

جدول (5-17)

نتائج اختبار (one sample T test) للفرضية الأولى

الفئة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المديرون الماليون	3.91	241	18.046	.000
الهيئات التشريعية والتنظيمية	3.97	259	19.419	.000
المستثمرون المؤسسيون	3.86	259	15.084	.000
المدققون الخارجيون	3.67	319	14.521	.000
لكافة فئات العينة	3.85	1081	32.85	.000

مستوى المعنوية$\geq$ 5%

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط العام لكافة فئات العينة(3.85) اكبر من المتوسط الافتراضي (3) وان قيمة ت المحسوبة اكبر من ت الجدولية (1.64) عند مستوى معنوية 5٪، كذلك يتضح أن المتوسطات العامة لآراء كل فئة من فئات العينة اكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهي جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ أو اقل، وعليه فان فئات عينة الدراسة كل على حده ترى وجود تأثير لمرونة المعايير المحاسبية في التشجيع على إدارة الأرباح.أما بخصوص الفروقات بين آراء فئات العينة يظهر الجدول التالي نتائج الفرضية السابعة للمقارنة بين آراء مختلف فئات العينة بخصوص عامل مرونة المعايير المحاسبية:

جدول(5-18)

اختبار (**one-way ANOVA**) للفرضية السابعة(مرونة المعايير المحاسبية)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	14.623	3	4.874	6.987	0.000
خلال المجموعات	752.035	1078	0.698		
الإجمالي	766.658	1081			

مستوى المعنوية≥ 5٪

يشير الجدول أعلاه إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات العينة حول مدى تأثير مرونة المعايير المحاسبية على إدارة الأرباح، ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة والذي بلغ 0.000، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات العينة حول تأثير مرونة المعايير المحاسبية على إدارة الأرباح. ولمعرفة مصدر الفروقات بين فئات العينة تم استخدام اختبار Game-Howell للمقارنات البعدية، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول(5-19)

نتائج اختبار Games-Howell للمقارنات البعدية بين متوسطات آراء فئات العينة(مستوى معنوية0.05)

الفئات	مدير مالي	المدقق الخارجي	المستثمر المؤسسي	هيئة تشريعية أو رقابية
مدير مالي		0.237		
مدقق خارجي				0.297
مستثمر				

يتضح من خلال الجدول أن مصدر الفروقات كانت بين فئتي المدير المالي والمدقق الخارجي وبين المدقق الخارجي والهيئة التشريعية.

اختبار الفرضية الثانية

هدفت هذه الفرضية إلى اختبار مدى تأثير السيطرة العائلية على إدارة الشركة على إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمستثمرين المؤسسيين والهيئات التشريعية و التنظيمية، حيث تم اختبار رأي كل فئة على حده من خلال اختبار (one-sample T test) ولكافة الفئات معا. ولمعرفة مدى التوافق أو الاختلاف في الآراء بين هذه الفئات حول تأثير السيطرة العائلية تم استخدام اختبار (one-way ANOVA).

جدول (5-20)

نتائج اختبار (one sample T test) للفرضية الثانية

الفئة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المديرون الماليون	3.81	246	14.183	.000
الهيئات التنظيمية	3.75	253	13.413	.000
المستثمرون المؤسسيون	3.63	259	9.169	.000
المدققون الخارجيون	3.81	319	16.163	.000
لكافة فئات العينة	3.74	1080	26	.000

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط العام لكافة فئات العينة (3.74) اكبر من المتوسط الفرضي (3) وان قيمة ت المحسوبة اكبر من قيمة ت الجدولية (1.64) عند مستوى معنوية ٪5، كذلك يتضح أن المتوسطات العامة لآراء فئات العينة اكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهي جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٪5 أو اقل، وعليه فان فئات عينة الدراسة كل على حده يرى وجود تأثير للسيطرة العائلية على إدارة الشركة في التشجيع على إدارة الأرباح. ويظهر الجدول التالي نتائج الفرضية السابعة للمقارنة بين آراء مختلف فئات العينة بخصوص عامل السيطرة العائلية:

جدول(5-21)

نتائج اختبار (one-way ANOVA) للفرضية الثانية (السيطرة العائلية)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	5.833	3	1.944	2.166	0.090
خلال المجموعات	966.730	1077	0.898		
الإجمالي	972.562	1088			

يتبين من خلال نتائج الاختبار عدم وجود فروقات جوهرية بين آراء فئات العينة حول مدى تأثير السيطرة العائلية على إدارة الأرباح، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.09 مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تقول بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات العينة حول تأثير السيطرة العائلية على إدارة الأرباح.

اختبار الفرضية الثالثة

هدفت هذه الفرضية إلى اختبار مدى تأثير التشريعات والقوانين على إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمستثمرين المؤسسيين والهيئات التشريعية والتنظيمية، حيث تم اختبار رأي كل فئة على حده من خلال اختبار (one-sample T test) ولكافة الفئات معا. ولمعرفة مدى التوافق أو الاختلاف في الآراء بين هذه الفئات حول تأثير التشريعات والقوانين تم استخدام اختبار (one-way ANOVA).

جدول (5–22)

نتائج اختبار(one sample T test) للفرضية الثالثة

الفئة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المديرون الماليون	3.77	198	10.863	.000
الهيئات التنظيمية	3.84	257	14.978	.000
المستثمرون المؤسسيون	3.80	259	11.753	.000
المدققون الخارجيون	3.72	251	10.656	.000
لكافة فئات العينة	3.33	1188	8.44	.000

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط العام لكافة فئات العينة (3.33) اكبر من المتوسط الفرضي (3) وان قيمة ت المحسوبة اكبر من قيمة ت الجدولية (1.64) عند مستوى معنوية 5٪، كذلك يتضح أن المتوسطات العامة لآراء فئات العينة اكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهي جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ أو اقل وعليه فان فئات عينة الدراسة كل على حده ترى وجود تأثير للتشريعات والقوانين في التشجيع على إدارة الأرباح. ويظهر الجدول التالي نتائج الفرضية السابعة بخصوص عامل التشريعات:

جدول(5-23)

نتائج اختبار (one-way ANOVA) للفرضية السابعة (التشريعات)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	4.794	3	1.598	1.603	0.187
خلال المجموعات	1180	1185	0.997		
الإجمالي	1185	1188			

يتبين من خلال نتائج الاختبار عدم وجود فروقات جوهرية بين آراء فئات العينة حول مدى تأثير التشريعات والقوانين على إدارة الأرباح، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.187 مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تقول بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات العينة حول مدى تأثير التشريعات والقوانين على إدارة الأرباح.

جدول (5-24)

نتائج اختبار(one sample T test) للفرضية الرابعة

الفئة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المديرون الماليون	3.99	244	21.266	.000
الهيئات التنظيمية	4.13	253	25.636	.000
المستثمرون	4.18	259	22.235	.000
المدققون الخارجيون	3.76	319	17.229	.000
لكافة فئات العينة	3.75	968	23.87	.000

اختبار الفرضية الرابعة

هدفت هذه الفرضية إلى اختبار مدى تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمستثمرين المؤسسيين والهيئات التشريعية والتنظيمية، حيث تم اختبار رأي كل فئة على حده من خلال اختبار (one-sample T test) ولكافة الفئات معا. ولمعرفة مدى التوافق أو الاختلاف في الآراء بين هذه الفئات حول تأثير جودة التدقيق تم استخدام اختبار (one-way ANOVA).

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط العام لكافة فئات العينة (3.75) اكبر من المتوسط الافتراضي (3) وان قيمة ت المحسوبة اكبر من قيمة ت الجدولية (1.64) عند مستوى معنوية 5٪، كذلك يتضح أن المتوسطات العامة لآراء فئات العينة اكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهي جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ أو اقل وعليه فان فئات عينة الدراسة كل على حده يرى وجود تأثير لجودة التدقيق الخارجي في التشجيع على إدارة الأرباح. ويظهر الجدول التالي نتائج الفرضية السابعة:

جدول(5-25)

نتائج اختبار (one-way ANOVA) للفرضية السابعة (جودة التدقيق)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	1.840	3	0.613	0.586	0.624
خلال المجموعات	1010	965	1.047		
الإجمالي	1011	968			

يتبين من خلال نتائج الاختبار عدم وجود فروقات جوهرية بين آراء فئات العينة حول مدى تأثير جودة التدقيق على إدارة الأرباح، حيث بلغ مستوى الدلالة 0.624 مما يعني قبول الفرضية العدمية والتي تقول بعد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات العينة حول تأثير جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح.

اختبار الفرضية الخامسة

هدفت هذه الفرضية إلى اختبار مدى تأثير كفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمستثمرين المؤسسيين والهيئات التشريعية والتنظيمية، حيث تم اختبار رأي كل فئة على حده من خلال اختبار (one-sample T test) ولكافة الفئات معا. ولمعرفة مدى التوافق أو الاختلاف في الآراء بين هذه الفئات حول تأثير كفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح تم استخدام اختبار (one-way ANOVA).

جدول (5-26)

نتائج اختبار(one sample T test) للفرضية الخامسة

الفئة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المديرون الماليون	3.31	248	5.054	.000
الهيئات التنظيمية	3.14	309	2.285	.023
المستثمرون المؤسسيون	3.26	309	4.249	.000
المدققون الخارجيون	3.28	319	5.968	.000
لكافة فئات العينة	3.98	1078	41.55	.000

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط العام لكافة فئات العينة (3.98) اكبر من المتوسط الفرضي (3) وان قيمة ت المحسوبة اكبر من قيمة ت الجدولية (1.64) عند مستوى معنوية 5٪، كذلك يتضح أن المتوسطات العامة لآراء فئات العينة اكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهي جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ وعليه فان فئات عينة الدراسة كل على حده ترى وجود تأثير لكفاءة لجنة التدقيق في التشجيع على إدارة الأرباح. ويظهر الجدول التالي نتائج الفرضية السابعة بخصوص عامل كفاءة لجنة التدقيق:

جدول(5-27)

نتائج اختبار (one-way ANOVA) للفرضية السابعة (لجنة التدقيق)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	30.979	3	10.326	17.237	0.000
خلال المجموعات	644	1075	0.599		
الإجمالي	674	1078			

يشير الجدول أعلاه إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات العينة حول مدى تأثير كفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح، ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة والذي بلغ 0.000، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات العينة حول تأثير كفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح. ولمعرفة مصدر الفروقات بين فئات العينة تم استخدام اختبار Game-Howell للمقارنات البعدية، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول(5-28)

نتائج اختبار Games-Howell للمقارنات البعدية بين متوسطات أراء فئات العينة(مستوى معنوية0.05)

الفئات	مدير مالي	مدقق خارجي	مستثمر مؤسسي	هيئة تشريعية أو رقابية
مدير مالي		0225	0.197	
مدقق خارجي			0.422	0.363
مستثمر مؤسسي				

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مصدر الفروقات كانت بين المدير المالي والمدقق الخارجي وبين المدير المالي والمستثمر المؤسسي وبين المدقق الخارجي والمستثمر المؤسسي وبين المدقق الخارجي والهيئة التشريعية أو الرقابية.

اختبار الفرضية السادسة

هدفت هذه الفرضية إلى اختبار مدى تأثير نوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمستثمرين المؤسسيين والهيئات التشريعية و التنظيمية، حيث تم اختبار رأي كل فئة على حده من خلال اختبار (one-sample T test) ولكافة الفئات معا. ولمعرفة مدى التوافق أو الاختلاف في الآراء بين هذه الفئات حول تأثير نوعية بنود القوائم المالية تم استخدام اختبار (one-way ANOVA).

جدول (5-29)

نتائج اختبار(one sample T test) للفرضية السادسة

الفئة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المديرون الماليون	3.82	299	18.291	.000
الهيئات التنظيمية	3.82	259	15.809	.000
المستثمرون المؤسسييون	4.01	259	18.159	.000
المدققون الخارجيون	3.81	383	20.519	.000
لكافة فئات العينة	3.84	1203	36.34	.000

يلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط العام لكافة فئات العينة (3.84) اكبر من المتوسط الافتراضي (3) وان قيمة ت المحسوبة اكبر من قيمة ت الجدولية (1.64) عند مستوى معنوية 5٪، كذلك يتضح أن المتوسطات العامة لآراء فئات العينة اكبر من المتوسط الافتراضي (3) وهي جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ أو اقل وعليه فان فئات عينة الدراسة كل على حده ترى وجود تأثير لنوعية بنود القوائم المالية في التشجيع على إدارة الأرباح. ويظهر الجدول التالي نتائج الفرضية السابعة:

جدول(5-30)

نتائج اختبار (one-way ANOVA) للفرضية السابعة (بنود القوائم المالية)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
بين المجموعات	7.922	3	2.641	3.974	0.008
خلال المجموعات	797	1200	0.665		
الإجمالي	805	1203			

يشير الجدول أعلاه إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات العينة حول مدى تأثير لنوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح، ويظهر ذلك من خلال مستوى الدلالة والذي بلغ 0.008 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء فئات العينة حول تأثير نوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح. ولمعرفة مصدر الفروقات بين فئات العينة تم استخدام اختبار Game-Howell للمقارنات البعدية، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار:

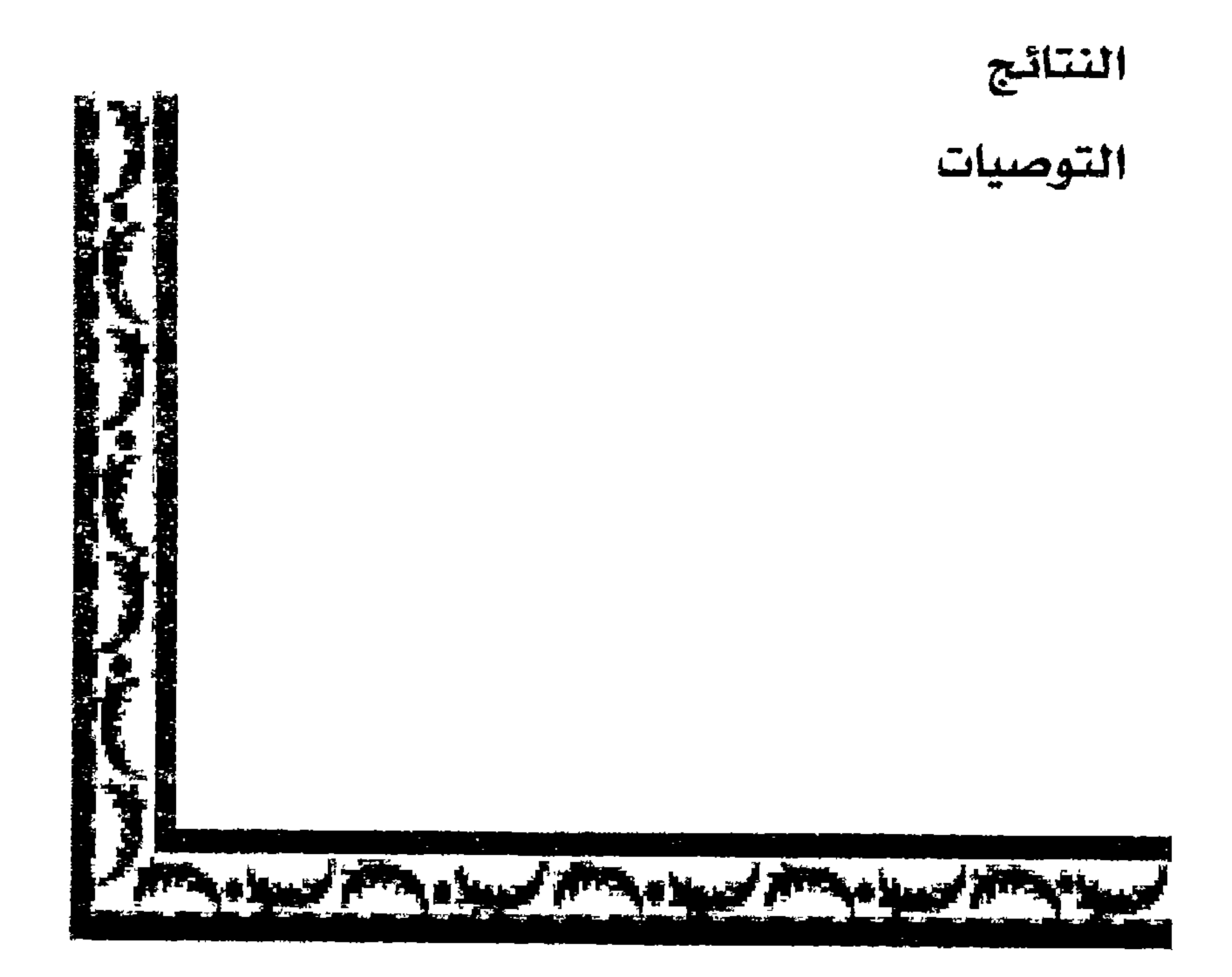
جدول(5-31)

نتائج اختبار Games-Howell للمقارنات البعدية بين متوسطات أراء فئات العينة(مستوى معنوية0.05)

الفئات	مدير مالي	مدقق خارجي	مستثمر مؤسسي	هيئة تشريعية أو رقابية
مدير مالي			0.192	
مدقق خارجي			0.202	
مستثمر مؤسسي				0.196

يتضح من خلال الجدول أن مصدر الفروقات كانت بين المدير المالي والمستثمر المؤسسي وبين المدقق والمستثمر وبين المستثمر والهيئة الرقابية.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات



النتائج

التوصيات

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة
نتائج الفرضية الأولى

تناولت هذه الفرضية آراء فئات العينة حول مدى تأثير مرونة المعايير المحاسبية على إدارة الأرباح. وتبين من خلال النتائج أن فئات العينة ترى وجود تأثير لمرونة المعايير المحاسبية على إدارة الأرباح، فتعدد الخيارات أمام معدي القوائم المالية يمكن أن تشجعهم على إدارة الأرباح، وهذه النتيجة تتفق مع ما وصلت إليه دراسات سابقة مثل (المومني،2006) و(Vinci Guerra and O'reilly Allen, 2004) من حيث استغلال المديرون للخيارات المحاسبية المتاحة لإدارة الأرباح مما قد يحقق مصلحتهم دون إضافة قيمة للشركة.

نتائج الفرضية الثانية

تناولت هذه الفرضية آراء فئات العينة حول مدى تأثير السيطرة العائلية على إدارة الشركة على إدارة الأرباح. وتبين من خلال النتائج أن فئات العينة ترى وجود تأثير للسيطرة العائلية على إدارة الأرباح. أي أن احتمال وجود إدارة أرباح في الشركات العائلية اكبر من احتمالها في شركات غير عائلية، مما يعني أن الأثر الذي تتركه السيطرة العائلية على الشركة – من وجهة نظر

العينة- هو اثر الانحياز(Alignment effect) بمعنى أن أعضاء مجلس الإدارة نظرا لقربهم العائلي يكونون اقل اهتماما بجوانب الحاكمية المؤسسية والرقابة و يكونوا أكثر اهتماما بتحقيق اكبر قدر من الأرباح حتى وان كان عن طريق إدارة الأرباح.

نتائج الفرضية الثالثة

تناولت هذه الفرضية آراء فئات العينة حول مدى تأثير التشريعات والقوانين على إدارة الأرباح. وتبين من خلال النتائج أن فئات العينة ترى وجود تأثير للتشريعات والقوانين على إدارة الأرباح.

نتائج الفرضية الرابعة

تناولت هذه الفرضية آراء فئات العينة حول مدى تأثير جودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح. وتبين من خلال النتائج أن فئات العينة ترى وجود تأثير لجودة التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح. حيث يؤدي ضعف التدقيق الخارجي المتمثل بقلة الكفاءة والخبرة وعدم الاستقلالية إلى تشجيع المديرين على إدارة الأرباح.

نتائج الفرضية الخامسة

تناولت هذه الفرضية آراء فئات العينة حول مدى تأثير كفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح. وتبين من خلال النتائج أن فئات العينة ترى وجود تأثير لكفاءة لجنة التدقيق على إدارة الأرباح. وتتمثل قلة الكفاءة بقلة الخبرة المالية والإدارية وقلة اجتماع اللجنة خلال السنة المالية وتأثير الإدارة عليهم كونها هي من تعينهم.

نتائج الفرضية السادسة

تناولت هذه الفرضية آراء فئات العينة حول مدى تأثير نوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح. وتبين من خلال النتائج أن فئات العينة ترى وجود تأثير لنوعية بنود القوائم المالية على إدارة الأرباح، مثل مصروف البحث والتطوير والبنود غير العادية وغيرها مما يستدعي انتباها خاصا بها خصوصا من قبل المدقق الخارجي.

اختلفت آراء نتائج العينة مجتمعة فيما يتعلق بالسيطرة العائلية و كفاءة لجنة التدقيق ونوعية بنود القوائم المالية. وتبين من خلال النتائج أن ضعف كل من لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي وضعف التشريعات والقوانين (وهي من جوانب الحاكمية المؤسسية) يمكن أن يكون له بالغ الأثر في تشجيع المديرين على إدارة الأرباح.

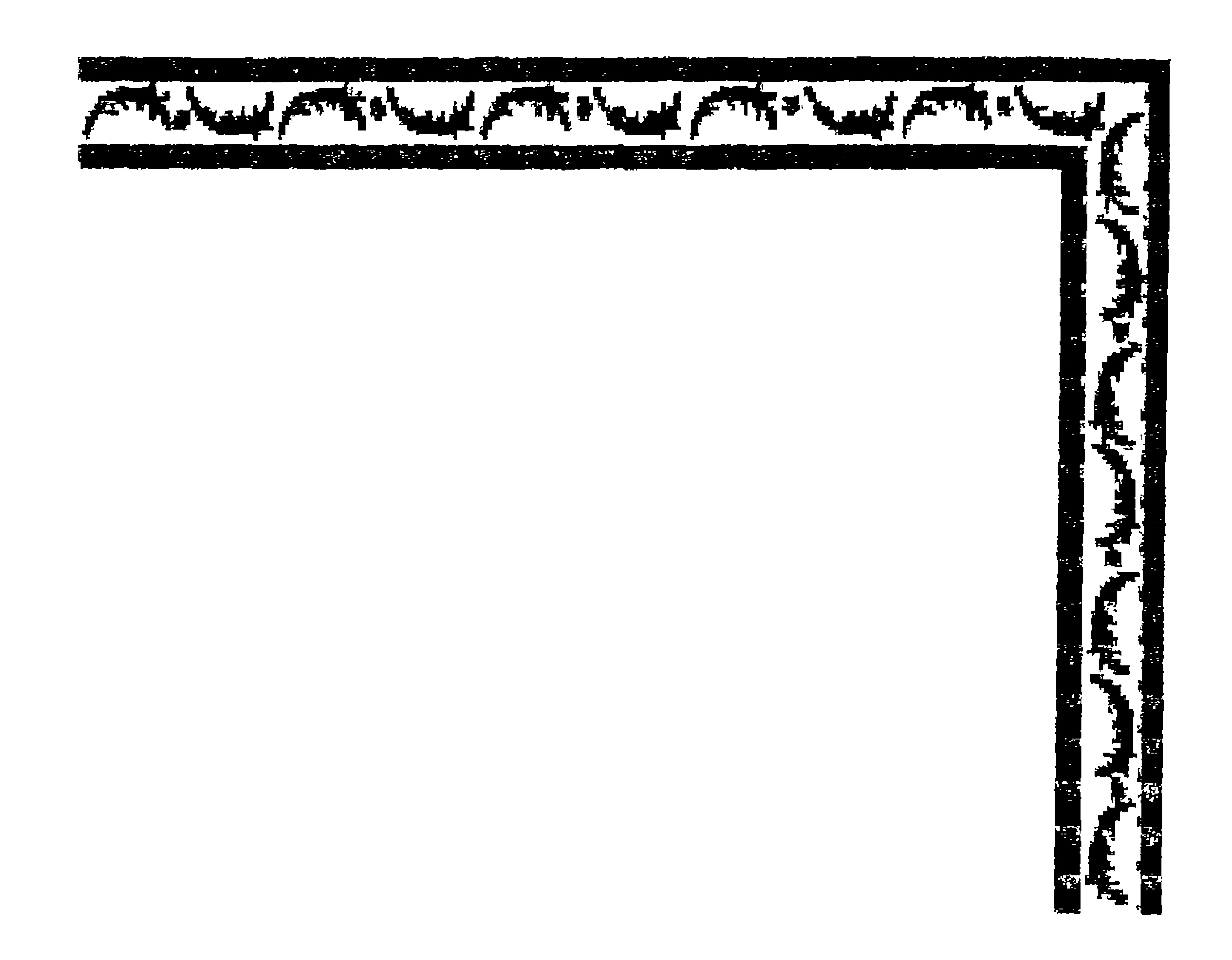
التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالتالي:

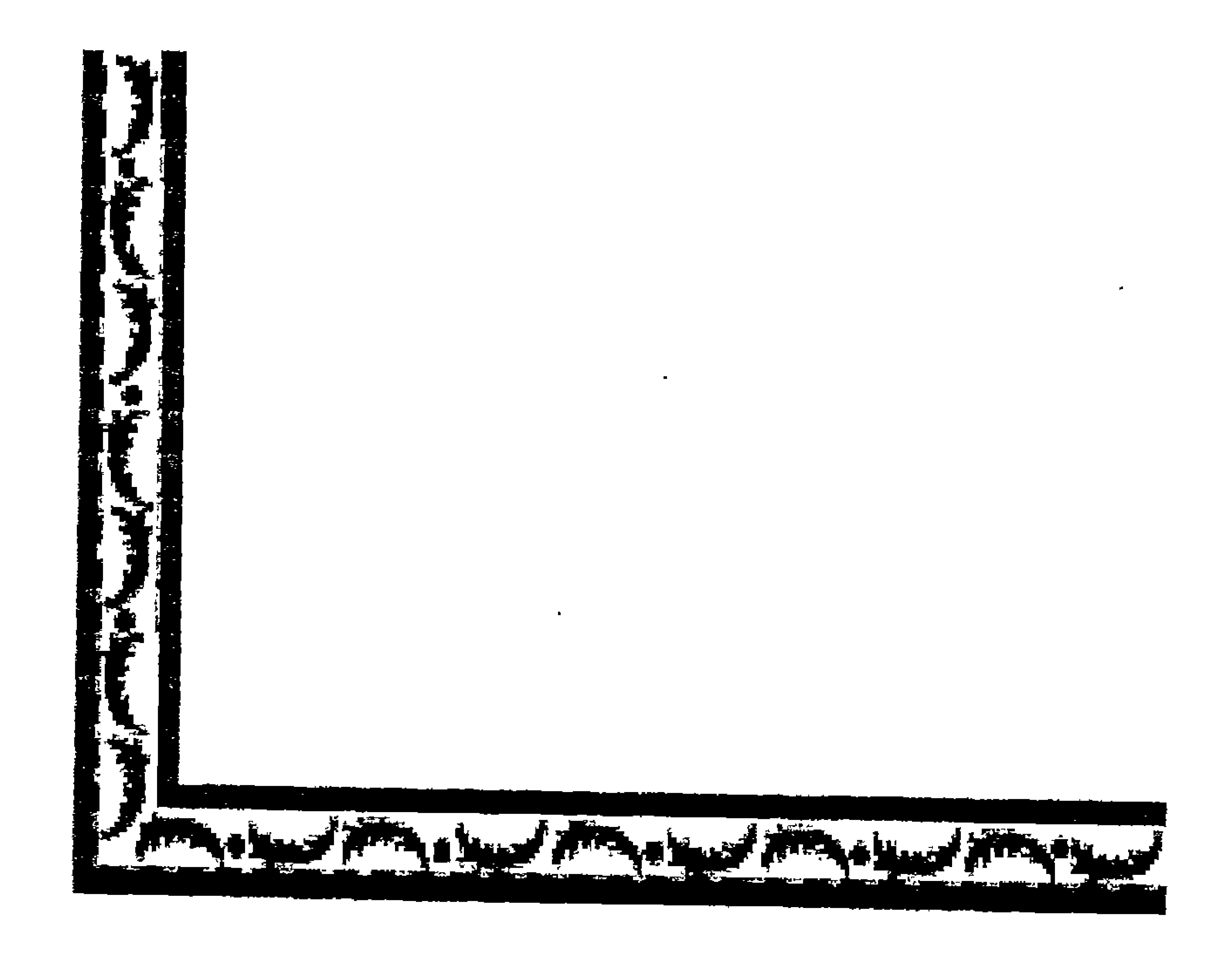
* تبين من خلال الدراسة أهمية كل من لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي في الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح حيث تعتبر هذه من جوانب الحاكمية المؤسسية لذلك يوصي الباحث الهيئات التنظيمية والتشريعية بضرورة تكريس جوانب الحاكمية المؤسسية بشكل أكثر فاعلية من خلال سن مزيد من التشريعات اللازمة لتحقيق الغاية.

* كما يوصي الباحث بزيادة اهتمام الهيئات التنظيمية والتشريعية بإدارة الأرباح من خلال إيجاد قسم يختص بفحص القوائم المالية للشركات للتأكد من عدم قيامها بإدارة أرباح.

* أن تخضع الشركات ذات الطابع العائلي لمزيد فحص على صعيد اكتشاف ومنع إدارة الأرباح أكثر مما تتعرض له الشركات غير العائلية من فحص.



المراجع



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1- الجهماني، عمر. 2001. سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان. المجلة العربية للمحاسبة. المجلد الرابع, العدد الأول. ص ص 104-142.

2- الحمومي، سعيد بن محمد سعيد. 2007. تنظيف القوائم المالية Big Bath Accounting وعلاقته بالتغيرات الإدارية و الأداء. رسالة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

3- الفار، عبد المجيد الطيب. 2006. إدارة الأرباح: اثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان. رسالة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

4- القرم، جهاد. 2007. مدى تأثير تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة على عوائد الأسهم في بورصة عمان للأوراق المالية. رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية.

5- المومني، محمد. 2006. تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراه. جامعة عمان العربية.

6- الوكيل، خالد بشير. 2006. سلوك التمهيد المحاسبي للدخل وآثاره على تقييم

المستثمرين للشركة وإدارتها: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

المراجع باللغة الانجليزية

1. Abarbanell, J; and R. Lehavy. 1999. Can stock recommendations predict earnings management and analysts' earnings forecast errors? Working paper. University of North Carolina and University of California at Berkeley.

2. Agarwal, Sumit; Chomsisengphet, Souphala; Lia, Chunlin, and Rhee S. Ghon. 2007. Earnings management behaviors under different economic environments: Evidence from Japanese banks. International review of economics and finance: 16. PP 429-443.

3. Bedard, J; Chtourou, S., and Courteau, I. 2004. The effect of the audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management, Auditing: A Journal of Practice and Theory: 23 (2), PP 13-35.

4. Boyton, E. Charles; Dobbins, S. Paul, and Plesko, A George. 1992. Earnings management and the corporate alternative minimum tax. Journal of accounting research: 30 (Supplement), PP 131-158

5. Burgstahler, D; and M. Eames. 1998. Management of earnings and analyst forecasts. Working paper. University of Washington and Santa Clara University. (December): 36-48.

6. Cahan F. Steven. 1992. The effect of anti trust investigations

on discretionary accruals: A refined test of the political cost hypotheses. Accounting review: 67 (1), PP77-95.

7. Christensen E. Theodore; Hoyt E. Robert, and Paterson S. Jeffery. 1999. EX Ante incentives for earnings management and the informativeness of earnings. Journal of business finance and accounting: 26 (7). Sept, PP 807-832.

8. Christie, R; and Zimmerman, Jerold. 1994. Efficient and opportunistic choices of accounting procedures: Corporate control contest. The Accounting Review: 69 (4), PP 539-566.

9. Coles. L Jeffrey; Herted, Pichael, and Kalpatly, Swaminathan. 2006. Earnings management around employee stock option reissues. Journal of accounting and economics: 41, PP 173-200.

10. Daniel, D. Naveen; Denis J. David, and Naveen, Lalitha. 2008. Do firms manage earnings to meet dividend threshold? Journal of accounting and economics: 45, PP 2-26.

11. De-Angelo; and Elizabeth, Linda. 1988. Managerial competition, information cost, and corporate governance. Journal of accounting and economics: 10 (1). PP 3-36.

12. Dechow, M. Patricia; Sloan, G. Richard, and Sweeny, p. Amy. 1996. Causes and consequences of earnings manipulation: An analysis of firms subject to enforcement actions by the SEC. contemporary accounting research: 13 (4), PP1-36.

13. Dechow, M. Patricia; Sloan, G. Richard, and Sweeny, P. Amy. 1995. Detecting earnings management. The accounting review: 70 (2), PP 193-225.
14. Dechow, P; and J. Skinner. 2000. Earnings management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators. Accounting Horizons: 4 (2), PP 235-250.
15. Dechow, P; and Sloan, R. 1991. Executive incentives and the horizon problem. Journal of accounting and economics: 14 (1), PP 51-89.
16. Defond, Jiambalvo. 1994. Debt covenant effect and the manipulation of accruals. Journal of accounting and economics: 17 January. PP 145-176.
17. Depree, M. Chauncey, and Grant, C. Terry. 1999. Earnings management and ethical decision making: Choices in accounting for security investments. Issues in accounting education: 14 (4), PP 613-640.
18. Dichev, Ilia. D; and Douglas, J. Skinner. 2002. Large-sample evidence on the debt covenant hypothesis. Journal of accounting research: 40 (4). September, PP 1091-1123.
19. Duncan, R. James. 2001. Twenty pressures to manage earnings. The CPA journal. July. PP 33-37.
20. Easterwood, M. Cinitia. 1998. Takeovers and incentives for

earnings management: An empirical analysis. Journal of applied business research: 14 (1).

21. Elias, Z. Rafik. 2002. Determinants of earnings management ethics among accountants. Journal of business ethics: 40, PP 33-45.

22. Ewart, R; and Wagenhofer, A. 2005. Economic effect of tightening accounting standards to restrict earnings management. The Accounting Review: 80 (4), PP 1101-1124.

23. Fischer. M; and K. Rosenzweig. 1995. Attitudes of students and accounting practitioners concerning the ethical of earnings management. Journal of business ethics: 14, PP 433-444.

24. Gaa, James; and Dunmore, Paul. 2007. The ethics of earnings management. Charted accountants' journal: 86 (8) September, PP60-62.

25. Guidry, Flfa; Leone J Andrew, and Rock Steve. 1999. Earnings- based bonus plans and earnings management by business unit managers. Journal of accounting and economics: 26 (January). pp 113-142

26. Haw, IN-MU; Daqing, QI; Donghui, WU, and Woody WO. 2005. Market consequences of earnings management in response to security regulations in China. Contemporary Accounting Research: 22 (1), PP 95-140.

27. Healy, M. Paul. 1985. The effect of bonus schemes on accounting decisions. Journal of accounting and economics: 7, PP 85-107.

28. Healy, M. Paul; and Wahlen, M. James. 1999. A review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting". Accounting Horizons: 13 (4), PP 365-383.

29. Iturriaga, Lopez Felix; and Hoffman, Paolo sauna. 2005. Manager's discretionary behavior, earnings management and internal mechanism of corporate governance: Empirical evidence from Chilean firms. Corporate ownership and control: 3 (1). Pp 17-29.

30. Jaggi, Bikki; and Lee, picheng. 2002. Earnings management response to debt covenant violations and debt restructuring. Journal of accounting, auditing and finance: 17 (4), PP 295-324

31. Jaggi, Bikki; and Leunge, Sidney. 2007. Impact of family dominance on monitoring of earnings management by audit committees: Evidence from Hong Kong. Journal of international accounting, auditing and taxation: 16, PP 27-50.

32. Kaplan, E. Steven. 2001. ethically related judgments by observers of earning management. Journal of business ethics: 32, PP 285-298.

33. Kaplan, E. Steven and Atkinson, A. Anthony. 1998. Advanced management accounting. Third edition. Prentice hall.

34. key, Kimberly Galligan. 1997. Political cost incentives for earnings management in the cable television industry. Journal of accounting and economics: 23, PP 309-337.

35. Koh, Ping-Sheng. 2007. Institutional investor type, earnings management and benchmark beaters. Journal of accounting and public policy: 26, pp267-299.

36. Krishnan, V. 2003. Audit quality and the pricing of discretionary accruals. Auditing: Journal of Practice and Theory: 22 (1), PP 109-126.

37. Krishnan, V. 2003.Does big 6 Auditor Industry Expertise Constrain Earnings Management. Accounting Horizons. Supplement, PP 1-16.

38. Levitt, A. 1998. The number game. The CPA Journal: 68 September.,

39. Lin, W. Jerry; Li, June; and Yang, S. Joon. 2006. The effect of auditing committee performance on earnings quality. Managerial auditing Journal : 21 (9), PP 921-933.

40. Liu, C; and S. Ryan. 1995. The effect of loan portfolio composition on the market reaction to and anticipation of

loan loss provisions. Journal of accounting research. Spring. PP 77-94.

41. Liu, C; S. Ryan; and J. W. Wahlen. 1997. Differential valuation implication of loan loss provisions across banks and fiscal quarters. The accounting review. January. PP 133-146.

42. Miller, Gregory S; and Skinner, Douglas J. 1998. Determinants of valuation allowance for deferred tax assets under SFAS # 109. Accounting review: 73(2). PP

43. Parfet, W. 2000. Accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective. Accounting horizons: 14 (4), PP 481-488.

44. Pelter-Rivest, Dominic. 1999. The determinants of accounting choices in troubled companies. QJBE: 38 (4), PP 28-44.

45. Roychowdhury, Sugata. 2006. Earnings management through real activities manipulation. Journal of accounting and economics: 42, PP 335-370.

46. Schipper, K. 1989. Commentary of earnings management. Accounting horizons: 13 (4). P 91-102.

47. Shivakumar, Lakshmanan. 2000. Do firms mislead investors by overstating earnings before seasoned equity

offerings?. Journal of accounting and economics: 29, PP 339-371.

48. Sweeny, A; Patricia, Amy. 1994. Debt covenant violations and managers accounting response. Journal of accounting and economics: 17 (3)May, PP 281-308.

49. Teoh, S. H; T. J Wong; and G. Rao. 1998. Are accruals during initial public offerings opportunistic? Review of accounting studies. Vol 3. PP 175-208.

50. Teshima, Nobuyuki; and Shuto, Akinobu. 2008. Managerial ownership and earnings management: Theory and empirical evidence from Japan. Journal of international financial management and accounting: 19 (1), PP 1-37.

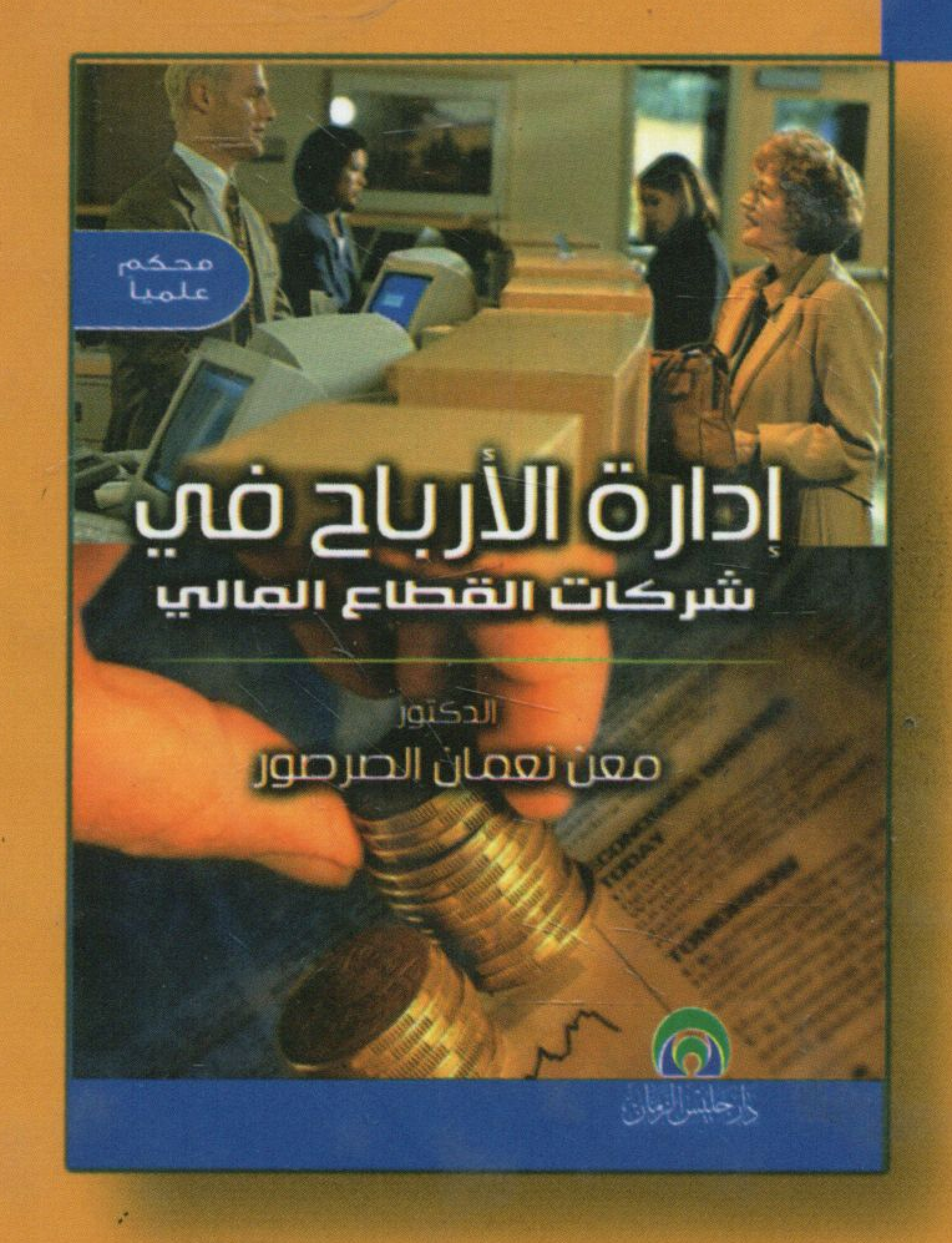
51. Van Tendeloo, Brenda; and Vanstraelen, Ann. 2005. Earnings management under German GAAP versus IFRS. European accounting review: 14 (1), PP 155-180.

52. Vinci Guerra, Barbra; and O'Reilly-Allen, Margaret. 2004. An Examination of Factors Influencing Mangers' and Auditors' Assessment of the Appropriateness of an Accounting Treatment and Earnings Management Intentions. American Business Review: 22 (1),PP 78-87.

53. Wang, A. 2006. Founding family ownership and earnings quality. Journal of Accounting Research: 44(3), PP 519-556.

إدارة الأرباح في

شركات القطاع المالي





الأردن - عمان
شارع الملكة رانية - مقابل كلية الزر
052 - Fax : +962 6 5356219
esalzaman@yahoo.com
esalzaman@hotmail.com


ISBN 9957-81-038-3
9 789957 810382